

February 2011

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国 粮食及 农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación
---	--------------------------------------	--------------	---	---	---	---

المجلس

الدورة الواحدة والأربعون بعد المائة

روما، 15-11 أبريل/نيسان 2011

نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة إلى أفريقيا (JIU/REP/2009/5)

- أرفقت بتقرير وحدة التفتيش المشتركة هذا ملاحظات موجزة من المدير العام وملاحظات مشتركة مستفيضة من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة UN/GA A/65/62/Add.1).

ملاحظات المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

- تضم منظمة الأغذية والزراعة (منظمة الفاو) صوتها إلى صوت الأجهزة الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للترحيب وتأكيد بشكل عام التوصيات الرئيسية الواردة فيه، بما في ذلك ضرورة المواجهة على نحو أفضل بين برامج الأمم المتحدة والتخطيط فيها والأولويات القطرية وتوطيد التعاون بين الشركاء في التنمية على المستويين الدولي والوطني وأيضاً في ما بين وكالات الأمم المتحدة نفسها.

- وفي ما يتعلق بتصانيف وحدة التفتيش المشتركة الواردة ضمن القسم بعنوان تعزيز الاتساق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي: تعزيز آلية التنسيق الإقليمية، تجدر الإشارة إلى أن علاقات جيدة تربط بين المكاتب الإقليمية لمنظمة الفاو واللجان الإقليمية لأمانة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإقليميين في التنمية، بما في ذلك المصارف الإقليمية. وتعاون مكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية بشكل وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية

الإقليمية/الإقليمية الفرعية بما يشمل المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي. وتعاون منظمة الفاو مع الاتحاد الأفريقي وسبق لها أن شاركت في آلية التنسيق الإقليمية وهي تتولى دوراً قيادياً في الشقّ الخاص عن "الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية". وفي سنة 2009، أصبحت منظمة الفاو رسمياً عضواً في الفرق الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أفريقيا الشرقية والجنوبية وفي أفريقيا الوسطى والغربية.

-4 وتبدي منظمة الفاو الملاحظات المحددة التالية على بعض من توصيات وحدة التفتيش المشتركة :

التوصية رقم 1: ينبعى للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المانذرة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن تدعو الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى استعراض ولاية كل منها فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا لتقييم حالة التنفيذ، وتقدير الموارد، ورصد احتياجات التنفيذ والإبلاغ عنها وزيادة توضيح مهام تقسيم العمل والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأجهزة والمكاتب والإدارات المختلفة لكل منظمة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

-5 تتفق منظمة الفاو مع ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين وتشدد على أنَّ منظومة الأمم المتحدة اتخذت بالفعل عدداً من المبادرات الرامية إلى توضيح توزيع العمل والمسؤوليات ضمن الولايات الواسعة النطاق لمختلف الوكالات. ويؤدي مجلس الرؤساء التنفيذيين بالاعتماد على ركائزه الثلاث (اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) دوراً حيوياً من أجل تشجيع التنسيق والتعاون في ما يخص مجموعة واسعة من القضايا الأساسية والإدارية المطروحة في المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

-6 خلال السنوات القليلة الماضية، تولّت منظمة الفاو أدواراً ريادية في عدد من مجموعات العمل وفرق المهام الاستراتيجية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية في الأمم المتحدة وساهمت في إحراز تقدم على صعيد جدول أعمال الإصلاح في الأمم المتحدة. وانصبَّ تركيز منظمة الفاو على التعلم من أفضل الممارسات لدى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى المساهمة بصورة نشطة في إصلاح مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتشارك أمانة منظمة الفاو في جميع الآليات المتصلة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال مجموعة من جهات الاتصال التي تشارك فيها عدد من الإدارات.

التوصية رقم 12: ينبعى للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ضمان إشراك الحكومات الأفريقية المستفيدة على نحو وثيق في تطوير وتنفيذ ورصد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وذلك من أجل دعم الملكية والقيادة الوطنية وتمكين منظماتها من معالجة الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان المستفيدة، بما في ذلك تعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية.

-7 تتفق منظمة الفاو مع ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين. فخلال العقد الماضي، شددت الجمعية العامة في العديد من القرارات الصادرة عنها (وأهمها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات في عامي 2004 و2007) على ضرورة تعزيز جدوى أنشطة نظام الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الوطني وفعاليتها وكفاءتها وإخضاعها للمساءلة ومصداقيتها. وتماشياً مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات الصادر في سنة 2007²، تؤيد منظمة الفاو الأهمية المركزية لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية ومصفوفة النتائج المتصلة به على اعتباره الإطار الجامع والمتسق والمتكامل لإعداد البرامج ومراقبتها. وكان الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات الصادر في سنة 2007 قد دعا أيضاً إلى أن تكون السلطات الوطنية صاحبة الملكية للعملية المرتبطة بهذا الإطار وأو تتولى دوراً قيادياً فيها وأن تشارك فيها بالكامل. وتشارك منظمة الفاو مشاركة نشطة في "شبكة إعداد البرامج في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

التوصية رقم 14: ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومه الأمم المتحدة ضمان زيارة مواعيده دورات التخطيط والبرمجة والميزنة للبرامج القطرية التي تنفذها في أفريقيا داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لكل منها وذلك لتوسيع نطاق البرمجة المشتركة إلى حد أكبر وإنشاء أطر مشتركة للرصد والتقييم فضلاً عن تبسيط ترتيبات تقديم التقارير على المستوى القطري.

-8 تتفق منظمة الفاو مع ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين. ولقد ساهمت المنظمة، من خلال مشاركتها في "شبكة إعداد البرامج في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مساهمة نشطة في التحديث المستمر للمبادئ التوجيهية الخاصة بهذا الإطار، بما في ذلك إعداد النموذج الموحد لرفع التقارير الخاصة بالإطار المذكور، مما يعزز العمل المشترك لإعداد البرامج وإقامة أطر مشتركة للمراقبة والتقييم، بالإضافة إلى تبسيط التدابير الخاصة برفع التقارير على المستوى الوطني.

التوصية رقم 16: ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المانحة التابعة لمنظومه الأمم المتحدة أن تعيد تأكيد التزامها بالإدارة القائمة على النتائج وأن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التابعة لمنظومه الأمم المتحدة تنسيق أفضل ممارسات آلية التنسيق الإقليمية لديهم للتوصل إلى وضع نهج مشترك للإدارة القائمة على النتائج على المستوى القطري لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفريقيا.

-9 تتفق منظمة الفاو مع ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين. فمن خلال مشاركتها في "شبكة إعداد البرامج في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية" التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ساهمت بشكل نشط في إعداد دليل الإدارة المستندة إلى النتائج الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والذي يتيح لصناديق الأمم المتحدة وبرامجهما ووكالاتها المتخصصة أرضية مشتركة لدعم عملية التخطيط للبرامج الوطنية ومراقبة تنفيذها وإعداد التقارير عنها استناداً إلى أفضل الممارسات في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج. وبواكيـب هذا الدليل تطور ديناميكيات الإدارة المستندة إلى النتائج بما يتماشى والالتزامات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ومع مراعاة المستجدات التي تشهدـها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدات الإنمائية، على غرار إعلان باريس وجدول عمل أكـرا.

² الأمم المتحدة، الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، A/RES/62/208

Distr.: General
13 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البندان ٦٣ (أ) و ١٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم

المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

وحدة التفتيش المشتركة

نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام أن يحيط إلـى أعضاء الجمعية العامة تعلـقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيـين في منظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعـون ”نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا“ (JIU/REP/2009/5).

مو جز

يقيم تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعـون ”نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا“ (JIU/REP/2009/5) فعالية وكفاءة إطار التعاون القائم على نطاق المنظومة بالاعتماد على الدروس المستخلصـة ومشاـطـرـها وتحـديـدـ أـفـضلـ مـارـسـاتـ التنسيـقـ وـوسـائـلـ التعاونـ فيما يتعلـقـ بالـدـعمـ الذيـ تـقـدمـهـ منـظـومـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ إـلـىـ أـفـرـيـقـاـ.

* A/65/150



تعرض هذه المذكورة وجهات النظر الموحدة لكيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وترحب كيانات منظومة الأمم المتحدة بهذا التقرير وتؤيد بصفة عامة التوصيات الرئيسية التي وردت فيه، بما في ذلك ضرورة المساءمة على نحو أفضل بين برامج الأمم المتحدة وتحديد الأولويات الوطنية، وتعزيز التنسيق بين الشركاء الإنمائيين الدوليين والوطنيين وكذلك بين وكالات الأمم المتحدة نفسها. وتلاحظ تلك الكيانات أن التقرير أشار إلى أن تزايد عدد الوكالات العاملة في أفريقيا وتعدد لجان وأفرقة التنسيق والتوجيه والعمل، تشكل كلها تحديات خطيرة أمام قدرة منظومة الأمم المتحدة على القيام بعملها في أفريقيا بقدر كبير من التنسيق والكفاءة والوضوح.

أولا - مقدمة

١ - يهدف تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون “نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا” (JIU/REP/2009/5) إلى تقييم فعالية وكفاءة إطار التعاون القائم على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، مع التركيز على المسائل الإنمائية. ويستعرض التقرير ولايات وأنشطة هيئات التنسيق القائمة التي تلعب دوراً في دعم التنمية في أفريقيا وتقترح، من خلال توصياتها، التدابير اللازمة لتعزيز التنسيق والاتساق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

ثانيا - تعليقات عامة

٢ - رحبت كيانات منظومة الأمم المتحدة بتقرير وحدة التفتيش المشتركة ووافقت بشكل عام على القضايا الرئيسية التي تم تحديدها في التقرير فضلاً عن التوصيات التي وردت فيه. وشددت على ضرورة تفادي انتشار آليات التنسيق التي لا تضيف قيمة تذكر. ووافقت على أن توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف الآليات، وضمان التواصل على نحو كاف فيما بينها، ومواءمة ممارسات الإدارة القائمة على النتائج في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، كلها عناصر هامة كي تقدم المنظومة دعماً متماسكاً ومنسقاً لأفريقيا. وهي تسلم أيضاً بالحاجة إلى تعزيز واستخدام الآليات القائمة لتشجيع التماسك.

٣ - واعتبرت كيانات منظومة الأمم المتحدة أن الحاجة إلى انخراط حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على نحو وثيق في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أمر حيوي للملكية الوطنية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. ورأت أيضاً أن ثمة حاجة للمزيد من البرمجة المشتركة داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. علاوة على

ذلك، فقد وجهت الانتباه إلى التحدي المتمثل في تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة المختلفة، والتي يرفع كل منها تقريراً إلى مجلس إدارته.

٤ - ولاحظ أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أن الوضع الحالي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نياد) ظل سائداً لعدة سنوات. لكنهم لاحظوا أيضاً مع الاهتمام أن وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أنشئت في مطلع عام ٢٠١٠ كأداة مؤسسية لتنفيذ برنامج التنمية للاتحاد الأفريقي. ولاحظوا كذلك أن الشراكة الجديدة أدمجت تماماً الآن في الاتحاد الأفريقي، وأنه للمرة الأولى يتم إضفاء طابع مؤسسي على مبادرة إقليمية إفريقية في شكل وكالة إثنائية داخل أسرة الاتحاد الأفريقي.

٥ - وحددت كيانات منظومة الأمم المتحدة عدداً من المسائل المنهجية التي يمكن أن تؤثر على النتائج، ومن ثم على فائدة التقرير. ولوحظ أن المنهجية المبينة في الفقرتين ٤ و ٥ من التقرير يمكن أن تستفيد من مزيد من التعزيز لتبرير التوصيات الواردة في التقرير. وتم التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة أن يسلط التقييم الذي يستند أساساً على المقابلات الضوء على نوع البيانات التي تم جمعها، والمصادر المستخدمة، وكيفية تحديد المصادر وكيفية التحقق من صحة البيانات. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد أيضاً في معرفة حدود الدراسة. علاوة على ذلك، تم الإعراب عن وجة نظر مفادها أن النتائج يجب ربطها بوضوح بالأدلة وأن التوصيات يجب أن تستند إلى تلك النتائج.

٦ - وأشارت الوكالات إلى أن بعض التعليقات التي قدمتها على مشروع سابق لهذا التقرير لم تضعها وحدة التفتيش المشتركة في الاعتبار عند وضع مشروع التقرير النهائي. وتشمل أهم النقاط في هذا الصدد ما يلي (أ) الصعوبات المتوقعة عند تنفيذ بعض التوصيات الواردة في التقرير في ضوء نظام إدارة الوكالات المتخصصة (لم يقترح التقرير النهائي وسائل عملية لمعالجة هذه القيود)؛ (ب) والتزام التقرير الصمت التام إزاء دور فرق العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي التي أنشأها الأمين العام للتصدي لأثر الزيادة المطردة في أسعار المواد الغذائية؛ (ج) وعدم اعتراف التقرير بوجود آليات تنسيق أخرى تهدف إلى تقديم دعم متآزر لبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي في مجال الأغذية والزراعة من قبل جميع الشركاء الإناثيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، (وعلى أساس هذه الخلفية، تم الإعراب عن الرغبة في توخي الحذر إزاء إنشاء آليات تنسيق أخرى)؛ (د) ورغم أن التقرير قدم حجة قوية لتعزيز اللجننة الاقتصادية لأفريقيا بهدف السماح لها بأداء دورها التنسيقي داخل آلية التنسيق الإقليمية على نحو فعال، فإنه بالكاد تطرق إلى ضرورة تعزيز قدرات منسقي المجموعات. وأشار إلى أن القدرة

التنسيقيّة القويّة للجنة الاقتصاديّة لأفريقيا لِن تكون كافية لِكفالّة تقديم دعم قوي و منسق للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مختلف المجالات ما لم تشهد قدرات منسقي المجموعة أيضًا تحسّنا ملحوظاً من حيث الموارد الماليّة والبشرية.

٧ - واقترحت منظمة الأمم المتحدة أن تنظر وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل، عند النظر في المسائل التي بحثها التقرير في تقديم توصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ضوء ولايته المنصوص عليها في ميثاق المنظمة والمتعلقة بالتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة بشأن المسائل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والإنسانيّة. واعتبر هذا الأمر مهمًا للغاية نظراً لدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي سابقاً في عملية التنمية وبناء السلام في أفريقيا، بما في ذلك دوره في استعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا. وتم التأكيد في هذا الصدد على أن الجزء الرفيع المستوى للمجلس ركز في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١ على أفريقيا، وكذلك فعل الجزء المتعلّق بالتنسيق في عام ١٩٩٩.

ثالثا - تعليقات محددة على التوصيات

الف - تعزيز التماسك على المستوى العالمي

ال滂وصية ١

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المانذرة التابعة لمنظمه الأمم المتحدة أن تدعو الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظمه الأمم المتحدة إلى استعراض ولاية كل منها فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة إلى أفريقيا لتقدير حالة التنفيذ، وتقدير الاحتياجات للموارد والرصد والتنفيذ والإبلاغ، وزيادة توضيح مسألة تقسيم العمل والمسؤوليات داخل منظمة الأمم المتحدة وبين الأجهزة والمكاتب والإدارات المختلفة التابعة لمنظمه.

٨ - وفي حين أعربت بعض الوكالات عن بعض التأييد لهذه التوصية، فإنه أشير أيضًا إلى أنه قد تم بالفعل استعراض ولايات مؤسسات منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بتقدیم الدعم لأفريقيا بشكل مكثف، وأن المسائل التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام تتعلق بتنفيذ التوصيات التي انبثقت من مختلف التقييمات، وال المجالس والأفرقة بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ولوحظ وجود اتجاه للبحث المنهجي في أوجه التشابه بين ولايات المنظمة. ولكن نظراً لاتساع نطاق ولايات جميع وكالات الأمم المتحدة، فإنه لم يكن مستغرباً وجود بعض التداخل. واقتصر أن تكون أهم مسألة هي إيضاح المسؤوليات في إطار الولايات الواسعة

النطاق. فقد لوحظ أنه عندما يتسم تقسيم العمل والمسؤوليات بالوضوح، تنخفض في الممارسة العملية نسبة الأزدواجية أو التداخل في العمل.

٩ - ولاحظت كيانات منظومة الأمم المتحدة أن ولايات المؤسسات التابعة للأمم المتحدة تتبع من الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية، وليس من أمانات المنظومة، واقتصرت أنه في حالة إجراء استعراض آخر للولايات، سيكون من الضروري التأكد من تلقي توجيهات واضحة من الدول الأعضاء، وإجراء الاستعراض تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق.

التوصية ٢

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن يعززوا، داخل الأطر المؤسسية القائمة، الاتصالات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين المؤسسات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، وذلك لمنع وتقليل ازدواج العمل والتداخل وعدم الفعالية في استخدام الموارد، فضلاً عن تيسير أوجه التآزر.

١٠ - أيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين هذه التوصية. وأشار أيضاً في الوقت نفسه إلى أن عملية الاتصالات وتبادل المعلومات بشأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة كانت جارية بالفعل في إطار آلية التنسيق برئاسة نائب الأمين العام وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا. وتيسر أيضاً فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بأفريقيا، التي يرأسها وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الاتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والهيئات والإدارات المختلفة صاحبة المصلحة الرئيسية في دعم أفريقيا. علاوة على ذلك أسفرت اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية وجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن مجموعة من التوصيات بغية تحقيق قدر أكبر من التكامل والتنسيق^(١). وسلطت كيانات منظومة الأمم المتحدة الضوء أيضاً على الجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، واللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، واللجنة التنفيذية لشؤون الاقتصاد والاجتماعية وفريق الإدارة العليا.

(١) انظر أيضاً تقرير الدورة العاشرة لآلية التنسيق الإقليمية ولوكلات الأمم المتحدة ومنظماها العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩). متاح على الموقع (<http://uneca.org/nepad/rmc10.html>).

باء - تعزيز التماسك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي: تعزيز آلية التنسيق الإقليمي

١١ - في تعليق عام على الفرع الثالث من تقرير وحدة التفتيش المشتركة، لوحظ أن التقرير ركز، عند دراسته لكتافة وفعالية آليات التنسيق على نطاق المنظومة، بصورة رئيسية على آلية التنسيق الإقليمي. وقد أعتبر هذا النهج متعارضاً مع إحدى رسائل التقرير التي أشارت إلى أن العدد الكبير من لجان وأفرقة التنسيق والتوجيه والعمل يشكل تحدياً خطيراً لقدرة منظومة الأمم المتحدة على القيام بعملها في أفريقيا. بمزيد من التنسيق والكتافة والوضوح. ورغم أنه قد يكون هناك مبرر قوي للتركيز على آلية التنسيق الإقليمي، فشلة شعور بأنه لم تقدم حجج واضحة تبرر هذا التركيز وتبرر أسباب استبعاد الآليات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى التي أشار إليها التقرير.

١٢ - وأشار كذلك إلى أن الدورة العاشرة لآلية التنسيق الإقليمي (٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) سلطت الضوء على أهمية تنفيذ هجّ توحيد الأداء على الصعيد دون الإقليمي، وأشارت إلى فرص التعاون التي توفرها المنظمات الأفريقية دون الإقليمية، وأوصى الاجتماع في هذا الصدد، بأن تؤخذ تجربة وكالات الأمم المتحدة الحالية في التعاون دون الإقليمي في الاعتبار. ومن أجل تطوير هجّ إقليمي لتوحيد الأداء، اقترح أن تنشئ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مكاتبها دون الإقليمية، في مناطق أفريقيا الخمس دون الإقليمية، هيكل للتنسيق دون الإقليمي تنسق من خلاله جميع وكالات الأمم المتحدة جهودها لدعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

التصوية ٣

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان إنشاء اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المقترنة بالإشراف على أنشطة آلية التنسيق الإقليمي وتوفير الإرشادات ومتابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة وبالآلية وتشغيلها بالكامل بحلول عام ٢٠١٠.

١٣ - رغم إعراب كيانات منظومة الأمم المتحدة عن بعض التأييد لهذه التوصية، فإنه وأشار أيضاً إلى أن إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى للإشراف على أنشطة آلية التنسيق الإقليمي من شأنه أن يخلق مستوى إضافياً من البيروقراطية. وأشارت الوكالات إلى ضرورة تقديم دليل إضافي على أن إنشاء لجنة أخرى رفيعة المستوى سيزيد من قيمة ما هو موجود، نظراً لوجود مستويات عديدة بالفعل من الدعم المنسق لأفريقيا.

٤ - وفيما يتعلق بالقيود والتحديات التي تواجه عمل آلية التنسيق الإقليمي، بما في ذلك القيادة، لوحظ أن نائبة الأمين العام ترأست بنفسها مؤخرًا دورات الآلية، مما يوفر القيادة العليا الاستراتيجية لهذه الاجتماعات.

النوصية ٤

ينبغي للجمعية العامة أن تعيد تأكيد دعمها لتعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأن تدعى الأمين العام إلى اتخاذ تدابير أخرى، وذلك بتخصيص موارد كافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بوسائل تشمل، حسب الأقتضاء، إعادة توزيع الموارد لتمكنها من الاضطلاع بدورها في مجال التنسيق الاستراتيجي على نحو فعال بخصوص آلية التنسيق الإقليمي لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له.

٥ - وافقت الوكالات على هذه النوصية.

النوصية ٥

ينبغي للأمين العام أن يكفل مواءمة آلية التنسيق الإقليمي ونظام المجموعات التابع لها على نحو سليم مع احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، مع مراعاة الدور القيادي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وتطور طابع البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بالتحديد بتطور وتنفيذ احتياجات هذا البرنامج، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

٦ - أشارت كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى أن المواءمة بين أولويات آلية التنسيق وأولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة تتزايد، مع إقامة تعاون أوسع بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويجري أيضاً استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي بهدف كفالة التنفيذ الفعال للبرنامج مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة التابع له.

النوصية ٦

ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، أن يكفل قيام المنظمات المشاركة في آلية التنسيق الإقليمية بمواءمة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة وبرامج وخطط عملها وأولوياتها، حسب الأقتداء، مع دورات التخطيط والبرمجة والميزنة وبرامج وخطط عمل وأولويات آلية

التنسيق الإقليمية والجماعات التابعة لها وذلك لتسهيل التخطيط والبرمجة المشتركة وإنشاء إطار للتقسيم والرصد.

١٧ - أسوة بالتوصية السابقة، أشير إلى أن مواجهة آلية التنسيق مع احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة تجري بالفعل. ومع ذلك، فشلة اعتراف على نطاق واسع بضرورة تعزيز هذه الجهد.

التوصية ٧

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعين جهات تنسيق عليا للتفاعل مع أمانة آلية التنسيق الإقليمي وغيرها من الجهات المشاركة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لتعزيز الاتصال وتبادل المعلومات داخل الآلية.

١٨ - حظيت هذه التوصية عموماً بالتأييد، وأشار إلى أن عدداً من المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين نفذها بالفعل.

التوصية ٨

ينبغي للأمين العام ومديري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان تنفيذ وتفعيل "الاتفاق الجامع" الموقع عليه بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ على نحو كامل، لتسهيل وتعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية من جهة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق المديرين الإقليميين من جهة أخرى.

١٩ - لم يعلق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على هذه التوصية، مشيرين إلى أن "الاتفاق الجامع" ملزم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجان الإقليمية.

التوصية ٩

ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، أن يناشد جميع المؤسسات التالية لمنظومة الأمم المتحدة المشاركة في آلية التنسيق الإقليمي وحضور اجتماعاتها السنوية على أعلى المستويات لزيادة رفع مستوى الخبرة التقنية للآلية وإنشاء أو جه تأزر أخرى في إطار الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

٢٠ - أيدت الوكالات هذه التوصية، لكن البعض أشار إلى أن الاعتراف المباشر بعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أفريقيا (شرقها - جنوها)^(٣) وتقديم الدعم لها، بدلاً من آلية التنسيق، ربما يكون ذا أهمية أكبر نظراً لأن وكالات الأمم المتحدة تكون أكثر قدرة على العمل من خلال الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. إضافة إلى ذلك، أشارت الوكالات إلى أن الفريق الإقليمي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في جنوب شرق أفريقيا يشارك بالفعل في آلية التنسيق. علاوة على ذلك، اعترفت الوكالات بروح التعاون والعمل المشترك التي سادت الدورة العاشرة لآلية التنسيق في أفريقيا، التي وجهت خالما الدعوة إلى الآلتين للعمل معاً، وإيجاد نوع من التآزر بينهما.

١٠ التوصية

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا على نحو وثيق في عمل وأنشطة آلية التنسيق الإقليمي ونظام الجموعات التابع لها لتنعكس احتياجات وأولويات الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشكل منسق في إطار آلية التنسيق الإقليمي.

٢١ - رغم تأييد الوكالات لهذه التوصية بصفة عامة، فإنها شددت أيضاً على ضرورة تعزيز العلاقة بين آلية التنسيق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أفريقيا. وارتأت الوكالات كذلك أنه سيكون مربكاً جداً للجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تتبع آلية التنسيق الإقليمي ومجموعاتها الفنية وكذلك الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أفريقيا (الجنوب الشرقي، والغرب - الوسط) ومجموعاتها الفنية. إضافة إلى ذلك، أشير إلى أن بعض وكالات الأمم المتحدة قد وقعت بالفعل اتفاقيات مع بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ومع ذلك، أقر النظام أن هذه الآليات يمكن أن تخلق فرضاً وأشكالاً من التآزر والتكميل للعمل معاً، لا سيما بالنظر إلى أن آلية التنسيق الإقليمي تعمل على الصعيد الإقليمي، وآلية التنسيق دون الإقليمي تعمل على الصعيد دون الإقليمي، والأفرقة الإقليمية تعمل على الصعيد الوطني.

١١ التوصية

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تشجيع جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الاعتماد، حسب الاقتضاء وبالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريقي المديرين الإقليميين، من خلال

(٣) فريق المديرين الإقليميين لشرق أفريقيا وجنوها سابقاً.

مكاتبها الإقليمية/دون الإقليمية لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، وذلك من أجل تيسير التعاون والتنسيق والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٢٢ - جاءت الردود التي وردت من كيانات منظومة الأمم المتحدة موافقة على هذه التوصية على الرغم من وجود شعور بإمكانية إعادة تشكيلها بحيث تشجع كافة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على العمل معاً بشكل وثيق في إطار آلية التنسيق دون الإقليمي، بغية تسهيل التفاعل والتنسيق والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

جيم - تعزيز التماسك على الصعيد القطري

٢٣ - من خلال التعليقات العامة التي قدمت على الفرع الرابع من تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وفيما يتعلق بمسألة التماسك والملكية الوطنية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ترى كيانات منظومة الأمم المتحدة أنه من المفيد تكوين فكرة عن نسبة بلدان المنطقة التي لديها أو ليس لديها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلاً عن تكوين فكرة عن الأسباب التي تحول دون امتلاك بعض الدول لإطار عمل الأمم المتحدة. وأشار أيضاً إلى أنه حتى لو لم يكن لدى البلدان إطار عمل الأمم المتحدة، فإنه يمكن للأمم المتحدة تقديم الدعم في إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وترى كيانات منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، أن التقرير كان يوسعه أن يلقي على تماسك دعم الأمم المتحدة لورقات استراتيجية الحد من الفقر وكيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز الملكية الوطنية لورقات استراتيجية الحد من الفقر.

١٢ التوصية

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان إشراك الحكومات الأفريقية المستفيدة على نحو وثيق في تطوير وتنفيذ ورصد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وذلك من أجل دعم الملكية والقيادة الوطنيتين وتمكين منظماتها من تلبية الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان المستفيدة، بما في ذلك تعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية.

٢٤ - رغم إعراب الوكالات عن تأييدها لهذه التوصية، فإنها ارتأت أنه كان من الممكن تعزيزها بإدراج مزيد من الأدلة المادية في التقرير. وتشير الوكالات بصفة خاصة إلى أنه بعد إجراء مقابلات مع ثلاثة بلدان فقط (نيجيريا وجنوب أفريقيا وزامبيا) في أفريقيا، فإنه جاء في الفقرة ١٠٢ من التقرير أنه ”رغم كون السلطات المستفيدة في معظم البلدان منخرطة

بصورة أكثر أو أقل في تطوير وتنفيذ أطر الأمم المتحدة، لا ينسحب هذا الأمر على جميع البلدان الأفريقية ...”。 وأشارت الوكالات أيضا إلى أن مضمون التوصية يشكل بالفعل جزءا من المبادئ التوجيهية^(٣) لإطار عمل الأمم المتحدة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وجزءاً أساسياً من عمليات البرجنة القطرية المشتركة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أفريقيا (شرقيها - جنوبها)، كما يوجد لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أفريقيا (غربيها - وسطها) آلية منهجية بالفعل لتزويد أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالدعم الفني وضمان الجودة أثناء تطوير إطار عمل الأمم المتحدة.

١٣ التوصية

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة زيادة قدرات وموارد فريقي المديرين الإقليميين في أفريقيا، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، بإعادة توزيع الموارد، لضمان فعالية سير عملهما في سياق عمليات الإصلاح الجارية على نطاق واسع لتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة على المستوى القطري.

٢٥ - حظيت هذه التوصية بالتأييد عموما.

١٤ التوصية

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان زيادة مواعنة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة للبرامج القطرية التي تنفذها في أفريقيا داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكل منها وذلك لتوسيع نطاق البرجنة المشتركة إلى حد أكبر وإنشاء أطر مشتركة للرصد والتقييم فضلاً عن تبسيط ترتيبات تقديم التقارير على المستوى القطري.

٢٦ - وأشارت الوكالات إلى أن هذه التوصية قيد التطبيق تحت رئاسة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بدعم من الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد بذلك، على مدى العاشر الماضيين، جهود كبيرة داخل الأفرقة القطرية لمواهنة إطار عمل الأمم المتحدة وعمليات البرجنة القطرية مع الدورات الوطنية.

(٣) المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الجزء الأول (انظر على سبيل المثال الصفحات ٣ و ٥ و ٨ و ٩) والجزء الثاني (الصفحات ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٥ و ٣٠) الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (متاحة على الموقع <http://www.undg.org>).

١٥ التوصية

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان مواءمة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة للبرامج القطرية في أفريقيا مع دورات التخطيط والبرمجة والميزنة للبرامج الإقليمية ودون الإقليمية لزيادة التنسيق والاتساق.

٢٧ - رغم أن الوكالات أيدت عموماً هذه التوصية، أكد العديد منها أن البرامج القطرية في حاجة إلى مواءمة مع الخطط الوطنية ودورات الميزانية، وليس مع البرمجة الإقليمية. ومع ذلك، فقد تم الإقرار أيضاً بأنه، في ضوء مبادئ وطموحات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة التابع له، ينبغي توجيه الدعم المقدم من الأمم المتحدة كله نحو التكامل القاري. وبناء عليه، فمن المنطقي أن تتم المواءمة بين الأولويات الوطنية والبرامج الإقليمية أو دون الإقليمية لتحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا.

١٦ التوصية

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المعاذرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعيد تأكيد التزامها بالإدارة القائمة على النتائج وأن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تنسيق أفضل ممارسات آلية التنسيق الإقليمي لديهم للتوصل إلى وضع فتح مشترك للإدارة القائمة على النتائج على المستوى القطري لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية في أفريقيا.

٢٨ - رغم أن هذه التوصية حظيت بتأييد الوكالات عموماً، فقد أشارت تلك الوكالات إلى أن فريق العمل المعنى بالإدارة القائمة على النتائج المنشق عن الفريق العامل المعنى بمسائل البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يعمل بالفعل على وضع دليل للإدارة القائمة على النتائج ليكون مرجعاً للمنظمات الأعضاء في المجموعة، فضلاً عن مواد تدريبية تتعلق بالموضوع نفسه. ومن المتوقع أن تصبح هذه المواد متاحة بحلول شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠. وجرى التأكيد كذلك على ضرورة توخي الحيطة عند التوصية بتنسيق ممارسات الإدارة القائمة على النتائج بين جميع مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، نظراً إلى أنه لم يُعرف بعد بالمواصفات التقنية المعول بها في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، في ما يتعلق بتنفيذ البرامج وإدارتها، ويجري أيضاً العمل على مواءمة الممارسات التجارية في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك التنفيذ المخطط لتوصيات البعثة الرفيعة المستوى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن معالجة الاختلافات في الممارسات التجارية على المستوى القطري، التي تم التعهد بتنفيذها في شهري آذار / مارس ونisan / أبريل ٢٠١٠.

١٧ التوصية

ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، أن يشرع في القيام، من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين، بإجراء استعراض شامل بشأن تعبئة الموارد، وآليات وطرق التمويل داخل منظمة الأمم المتحدة لكافلة الاستدامة المالية للدعم الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة إلى أفريقيا في إطار آلية التنسيق الإقليمي وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص في أفريقيا بشكل استراتيجي، وتنسيق الشراكة مع مؤسسات التمويل الأفريقية والدولية.

٢٩ - حظيت هذه التوصية بتأييد المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه
منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا

من إعداد

بابا لويس فول

محمد منير زهران

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف، ٢٠٠٩



الأمم المتحدة

Arabic
Original: English

نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا

من إعداد

بابا لوريس فول

محمد منير زهران

وحدة التفتيش المشتركة



الأمم المتحدة
جنيف، ٢٠٠٩

موجز

نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا

JIU/REP/2009/5

الهدف:

تقييم فعالية وكفاءة إطار التعاون القائم على نطاق المنظومة بالاعتماد على الدروس المستخلصة ومشاطرها وتعيين ممارسات التنسيق الفضلى ووسائل التعاون فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا. ونظرًا إلى تعدد المنظمات المعنية في هذا الصدد وكثرة الولايات والبرامج ذات الصلة، فإن زيادة الاتساق أمر جوهري لإزالة حالات التداخل وازدواج العمل ومن ثم تأمين استخدام الموارد المتاحة بفعالية.

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

على أساس الاستعراضات العديدة التي تناولت مختلف جوانب القضية، يتضمن هذا التقييم ١٧ توصية - ١٤ منها موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة و ٣ للنظر فيها من جانب هيئات إدارة هذه المنظمات - بهدف تعزيز التنسيق والتعاون والاتساق فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطرية.

ولما كان انتشار الولايات والبرامج ذات الصلة يولد حالات تداخل هيكلية ويشتت الجهود والموارد، فينبغي استعراض الولايات المتعلقة بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا (انظر التوصية رقم ١).

وتدعو الحاجة إلى القيام، داخل الأطر المؤسسية القائمة، بتحسين الاتصال وتقاسم المعلومات بين سائر المنظمات والكيانات والإدارات والمكاتب التي تهتم اهتماماً كبيراً بدعم أفريقيا. كما تدعو الحاجة إلى تيسير التنسيق والتعاون في هذا الصدد على نطاق المنظومة، بما في ذلك بين مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق، والفرقيين التوجيهي والعامل المعين بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وآلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا (انظر التوصية رقم ٢). وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق القيام بدور استباقي أكبر وذلك بإدراج دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له كبند دائم في جدول أعماله.

وتشكل آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها، في هذا الصدد، الآلية الرئيسية لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتواجهه قيوداً وتحديات تتعلق بأمور منها الالتزام والقيادة؛ التنسيق؛ المسائلة؛ الرصد والتقييم؛ تعبيء الموارد وبناء القدرات؛ الاتصال؛ التوعية والدعوة؛ وتحقيق المواءمة مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، بما في ذلك التكامل الإقليمي. ونظراً إلى الدور الاستباقي المتوقع أن تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التنسيق الاستراتيجي بقصد آلية التنسيق الإقليمية، ينبغي تعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (انظر التوصية رقم ٤). وينبغي تعزيز آلية التنسيق الإقليمية عن طريق ما يلي:

- إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى، تمثل جميع الجهات صاحبة المصلحة على نحو ملائم، للإشراف على أنشطة آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها، بتوفير الإرشادات ومتابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية (انظر التوصية رقم ٣)؛
- تحقيق مواءمة أكبر بين آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها واحتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (انظر التوصية رقم ٥)، وزيادة المواءمة بين دورات التخطيط والبرمجة والميزانية لبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (انظر التوصية رقم ٦) وتعيين جهات تنسيق في المنظمات التابعة لآلية التنسيق الإقليمية التي تشارك في زيادة التفاعل والاتصال وتقاسم المعلومات (انظر التوصية رقم ٧)؛
- تنفيذ "الاتفاق الجامع" وتفعيله بشكل كامل بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسهيل وتعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية، من جهة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريقى المديرين الإقليميين فى أفريقيا، من جهة أخرى (انظر التوصية رقم ٨)؛
- مشاركة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في آلية التنسيق الإقليمية لزيادة الاستفادة من الخبرة التقنية لآلية وبنية فرص لزيادة أو же التأزر داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (انظر التوصية رقم ٩)؛
- تعزيز الاتساق على المستوى دون الإقليمي برفع قدرات اللجنة الاقتصادية للأفريقيا ومكاتبها الخمسة دون الإقليمية في أفريقيا؛ إنشاء آلية تنسيق دون إقليمية على نطاق المنظومة؛ وضمان مشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا على نحو وثيق في عمل آلية التنسيق الإقليمية (انظر التوصية رقم ١٠) وضمان أن تكون جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، معتمدة لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية (انظر التوصية رقم ١١).

ولما كانت الحكومات الأفريقية المتلقية للدعم هي الجهات الرئيسية المستفيدة، فينبغي أن تشارك في وضع وتنفيذ ورصد أطر عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية على نحو أوسع وأكثر اتساقاً لتعزيز الملكية والقيادة الوطنية ومراعاة الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان المستفيدة (انظر التوصية رقم ١٢).

وينبغي تعزيز قدرات وموارد فريق المديرين الإقليميين في أفريقيا بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، إعادة وزع الموارد، على نحو يكفل سير عملهما بشكل فعال في سياق عمليات الإصلاح الجارية على نطاق واسع من أجل تعزيز اتساق وتنسيق المنظومة على الصعيد القطري (انظر التوصية رقم ١٣).

وينبغي للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تحقق مواءمة أفضل بين دورات التخطيط والبرمجة والميزانية لبرامجها القطرية في أفريقيا تحت رعاية إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية لكل منها من أجل تيسير البرمجة المشتركة، وإنشاء إطار مشترك للرصد والتقييم، وتبسيط ترتيبات الإبلاغ على الصعيد القطري (انظر التوصية رقم ١٤). كما ينبغي لها أن تتحقق مواءمة أفضل بين دورات التخطيط والبرمجة والميزانية لبرامجها القطرية مع دورات التخطيط والبرمجة والميزانية لبرامجها الإقليمية ودون الإقليمية لريادة التنسيق والاتساق (انظر التوصية رقم ١٥). وما أن الافتقار إلى نهج مشترك لإدارة القائمة على النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة يؤثر سلباً على استخدامه على المستوى القطري، فتدعوا الحاجة إلى تعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري لتنسيق نهج الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة من أجل تفيذ إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية في أفريقيا (انظر التوصية رقم ١٦).

وينبغي للأمين العام أن يشرع، عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق، في إجراء استعراض شامل بشأن تعبئة الموارد، وآليات التمويل وطرق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان الاستدامة المالية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا داخل نطاق آلية التنسيق الإقليمية وإطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية (انظر التوصية رقم ١٧).

توصيات للنظر فيها من جانب الأجهزة التشريعية

١ التوصية رقم ١

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المناظرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى استعراض ولاية كل منها فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا لتقدير حالة التنفيذ، وتقدير الموارد، ورصد احتياجات التنفيذ والإبلاغ عنها وزيادة توضيح مهام تقسيم العمل والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأجهزة والمكاتب والإدارات المختلفة في كل منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

• التوصية رقم ٤

ينبغي للجمعية العامة أن تعيد تأكيد دعمها لتعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأن تدعو الأمين العام إلى اتخاذ تدابير أخرى وذلك بتخصيص موارد كافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، إعادة وزع الموارد لتمكنها من الاضطلاع بدورها في مجال التنسيق الاستراتيجي على نحو فعال بخصوص آلية التنسيق الإقليمية لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له.

• التوصية رقم ١٦

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المناظرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعيد تأكيد التزامها بالإدارة القائمة على النتائج وأن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تنسيق أفضل ممارسات آلية التنسيق الإقليمية لديهم للتوصل إلى وضع هج مشارك للإدارة القائمة على النتائج على المستوى القطري فيما يتعلق بتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنسانية في أفريقيا.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
iii	موجز مقدمة أولاً -
١	١١-١	ألف - المدف ومحور الاهتمام باء - معلومات أساسية
١	٧-١	تعزيز الاتساق على المستوى العالمي
٢	١١-٨	ثانياً -
٤	٣٦-١٢	ألف - مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا باء - مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق حيم - الفريق التوجيهي المعنى بالأهداف الإغاثية للألفية في أفريقيا دال - تعدد الولايات والأنشطة هاء - تعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات واو - تعزيز دور مجلس الرؤساء التنفيذيين لزيادة اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له
١١	٣٦-٣٣	ثالثاً - تعزيز الاتساق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي: تعزيز آلية التنسيق الإقليمية
١٣	٩٧-٣٧	ألف - إنشاء لجنة توجيهية لآلية التنسيق الإقليمية باء - تعزيز دور التنسيق الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا حيم - تحقيق المواعدة بين آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها وبين احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له دال - اعتماد تدابير أخرى لتعزيز آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابعة لها هاء - تعزيز تنسيق واتساق منظومة الأمم المتحدة على المستوى دون إقليمي
٢١	٨٦-٦٣	رابعاً - تعزيز الاتساق على المستوى القطري
٢٧	٩٧-٨٧	ألف - تعزيز الملكية والقيادة الوطنية باء - تعزيز قدرات فريقي المديرين الإقليميين حيم - المواعدة بين دورات التخطيط والبرمجة والميزنة دال - تعزيز الإدارة القائمة على النتائج هاء - تعزيز إمكانية التنبؤ بالمعونة وتمويلها
٣٠	١٣٠-٩٨	
٣١	١٠٣-١٠٠	
٣٢	١٠٨-١٠٤	
٣٤	١١٥-١٠٩	
٣٦	١٢٢-١١٦	
٣٨	١٣٠-١٢٣	

المرفقات

٤٢	الأول - تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي
٤٥	الثاني - آلية التنسيق الإقليمية - قائمة المنظمات المشاركة بحسب المجموعة
٤٩	الثالث - توزيع مسؤوليات التنسيق فيما بين أعضاء الفريق العامل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
٥٠	الرابع - مواءمة المجموعات المواضيعية النسخ مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له
٥١	الخامس - فريق المديرين الإقليميين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي - هيكل الإدارة عام ٢٠٠٨
٥٢	السادس - لجنة عامة عن الإجراء الذي يتعين أن تخذله المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2009/5)

أولاً - مقدمة

ألف - الهدف ومحور الاهتمام

١ - قامت وحدة التفتيش المشتركة، كجزء من برنامج عملها لعام ٢٠٠٨، وبناءً على اقتراح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بإجراء تقييم عنوانه "نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا".

٢ - والمهدى من ذلك هو تقييم فعالية وكفاءة إطار التعاون القائم على نطاق المنظومة بالاعتماد على الدروس المستخلصة ومشاطرها وتحديد ممارسات التنسيق الفضلى ووسائل التعاون فيما يتعلق بالدعم الذى تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، على أساس الاستعراضات العديدة التي أجريت حتى الآن وتناولت مختلف جوانب القضية، من قبل الأمين العام، و مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، ووحدة التفتيش المشتركة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من أعضاء منظومة الأمم المتحدة. ويركز هذا التقييم على القضايا الإنمائية، وبالذات على تلك الواردة في المدى ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية".

٣ - ويبحث التقييم مدى اتساق تعاون الحكومات المستفيدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين في العمل على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطبية من خلال آليات التنسيق القائمة. ولدى القيام بذلك، ينظر التقييم، في جملة أمور، في سير عمل آليات التنسيق القائمة على نطاق المنظومة وفعاليتها وكفاءتها، لا سيما آليات التنسيق الإقليمية^(١) التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، والقضايا ذات الصلة بنظام المنسق المقيم. ويعتبر التقييم أيضاً بمثابة معلومات محدثة لاستعراض وحدة التفتيش المشتركة المعنى "تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"^(٢).

٤ - ووفقاً للمعايير الداخلية والمبادئ التوجيهية لوحدة التفتيش المشتركة وإجراءات عملها الداخلية، شملت المنهجية المتبعة في إعداد هذا التقرير استعراضاً أولياً، واستبيانات وجهت إلى المنظمات المشاركة، وإجراء مقابلات وقيام بتحليل متعمق. وعلى أساس

(١) استخدمت مصطلحات مختلفة لهذه الآلية: اجتماعات التشاور الإقليمية، وآلية التشاور الإقليمية واجتماعات التنسيق الإقليمية. ولذلك، قررت الأمانات التنفيذية للجان الاقتصادية الإقليمية في اجتماعها المعقود في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أن تستخدم باستمرار اسم آلية التنسيق الإقليمية.

(٢) JIU/REP/2005/8

ما ورد من إجابات على الاستبيانات، أجرى المفتشون مقابلات مع مسؤولين في منظمات مشاركة مختارة والتمسوا كذلك آراء ممثلي أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولجنة الاتحاد الأفريقي، وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأمانة السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا ولجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أجريت مناقشات مع أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جنوب أفريقيا وزامبيا ونيجيريا. وروعيت آراء ومعلومات الموظفين الرسميين الذين حرت مقابلتهم لدى وضع اللمسات الأخيرة على التوصيات الواردة في هذا التقرير، والتمسك تعليقات المنظمات المشاركة والمسؤولين والممثلين الذين أجريت مقابلات معهم بشأن مشروع التقرير وأخذت في الاعتبار لدى وضع النص النهائي للتقرير.

٥ - ووفقاً للمادة ٢-١١ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وضعت اللمسات الأخيرة على هذا التقرير بعد التشاور بين المفتشين بحيث تخضع الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه لحكم الوحدة الجماعي .

٦ - ولتسهيل تناول هذا التقرير وتنفيذ توصياته ورصدها، يتضمن المرفق الخامس جدولًا يبين ما إذا كان التقرير قد عرض على المنظمات المعنية لاتخاذ إجراءات بشأنه أو مجرد العلم به. ويعين الجدول التوصيات الخاصة بكل منظمة، ويحدد ما إذا كانت تتطلب قراراً من جانب الهيئة التشريعية أو هيئة إدارة المنظمة المعنية أو ما إذا كان يمكن أن يتخذ الرئيس التنفيذي إجراءً بشأنها.

٧ - ويود المفتشون الإعراب عن تقديرهم لجميع من ساعدوهم في إعداد هذا التقرير، ولا سيما من شاركوا في إجراء مقابلات وتقاسموا بذلك طوعاً معارفهم وخبرتهم معهم.

باء - معلومات أساسية

٨ - لقد كانت أفريقيا منذ وقت طويلاً محط اهتمام منظومة الأمم المتحدة في ما تضطلع به من أنشطة تتعلق بالتنمية والتعاون التقني. وعقب بدء تشغيل برنامج العمل للأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في عام ١٩٨٦ - باعتباره أول برنامج تنفذه الأمم المتحدة على الإطلاق في منطقة محددة من العالم - وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أصبح برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ اعتماده في عام ٢٠٠١ من جانب الاتحاد الأفريقي الإطار الاستراتيجي الرئيسي الذي تركز منظومة الأمم المتحدة جهودها داخله لتحقيق التنمية في أفريقيا^(٣). ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٣/١ ، يمثل برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الإطار الأكبر للتنمية الاجتماعية

(٣) ترد شروط التزام الأمم المتحدة ببرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٧ ، انظر أيضاً القرار ٥٧/٧ .

والاقتصادية المستدامة في أفريقيا وكذلك لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية^(٤). ويكمّله البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي تم التوقيع عليه في عام ٢٠٠٦ بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإبراز مجالات التعاون الرئيسية بين المنظمتين^(٥). وعلاوة على ذلك، يقدم إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٦)، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٧)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٨)، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٩) وبرنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان فروأ^(١٠)، بين جهات أخرى، الإرشادات والإطار للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا.

- ٩ - وطلبت الجمعية العامة في القرار ٢٢٩/٦١ المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، وإلى البلدان الأفريقية لدى قيامها بوضع مشاريع وبرامج في نطاق برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما طلبت إلى الأمين العام أن يشجع على زيادة اتساق عمل منظومة الأمم المتحدة الداعم لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطار المجموعات المواضيعية التسع التي وضعتها آلية التنسيق الإقليمية والتي تناسب إلى حد كبير أولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وصرح الأمين العام في التقرير الذي قدمه إلى لجنة البرنامج والتنسيق، في جملة أمور، بأن "من الحيوي زيادة تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولتحسين فعالية تنسيق دعم الأمم المتحدة في إطار آلية التشاور الإقليمية، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير في مجال السياسات وإجراءات عاجلة على السواء. وعلى وجه الخصوص، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تكتسب من التعاون الفعال والمتعدد لمختلف الوكالات المشاركة في وضع برامج ومشاريع متكاملة في مجالات الزراعة والهياكل الأساسية والاتصال والبيئة"^(١١).

- ١٠ - على أن تزيد عدد الوكالات العاملة في أفريقيا وتعدد جوانب ومجوعات التنسيق والتوجيه والعمل فضلاً عن الأفرقة العاملة المشتركة بين الإدارات فيسائر أنحاء منظومة الأمم المتحدة التي تدعم التنمية في أفريقيا، يفرض أن أكثر فأكثر تحديات حدية على قدرة الأمم

(٤) الفقرة ٤.

(٥) A/61/360، وانظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦١.

(٦) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٧) A/CONF.198/11، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) A/CONF.199/20، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٩) قرار الجمعية العامة ٦٠/١، الفقرتان ٦٨ و ١٧٠.

(١٠) A/CONF.191/11.

(١١) E/AC.51/2007/4، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، الفقرات ٨٧-٨٩.

المتحدة على الاضطلاع بعملها في القارة الأفريقية بمزيد من التنسيق والكفاءة والوضوح والاتساق لتحقيق نتائج قصوى مع القيام في الوقت ذاته بالحفاظ على الأهداف الرئيسية والمملكتية والقيادة الوطنيةين في أفريقيا وتعزيزها.

١١ - ومن الأساسي بالفعل زيادة اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على جميع المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطريه. ومع أن ليس هناك عملياً أي فرق بمعنى الكلمة بين المستويات المختلفة وأن العلاقات الوثيقة قائمة، إلا أن هذا التقرير قد وضع عمداً في ثلاثة أجزاء رئيسية تتناول قضايا اتساق على المستوى العالمي (الفصل الثاني) والمستويين الإقليمي ودون الإقليمي (الفصل الثالث) والمستوى القطري (الفصل الرابع) للتصدي لموضوع معقد بطريقة منتظمة و المناسبة للقارئ. وقد أوليت العناية الواجبة للروابط القائمة بين المستويات المختلفة ويرد بيانها في كل فصل داخل السياق ذي الصلة.

ثانياً - تعزيز اتساق على المستوى العالمي

١٢ - يشكل مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا، ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق، بما في ذلك اللجان الثلاث الرفيعة المستوى التابعة له (اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى وجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) والفريق التوجيهي المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا والفريق العامل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا اللذين أنشأوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الم هيئات الرئيسية المكلفة بتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على المستوى العالمي^(١٢). على أن المفتشين قد عينوا أو же قصور في زيادة التنسيق والتآزر بين هذه الكيانات.

ألف - مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا

١٣ - تمثل مهمة مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقي، الذي أنشئ في ١ أيار / مايو ٢٠٠٣ ، في تعزيز الدعم الدولي لتحقيق التنمية والأمن في أفريقيا من خلال أعمال الدعاوة والتحليل التي يضطلع بها؛ مساعدة الأمين العام في تحسين اتساق وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا؛ وتبسيير المداولات الحكومية الدولية بشأن أفريقيا على الصعيد العالمي، لا سيما فيما يتعلق ببرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

(١٢) رغم تعدد الم هيئات والكيانات واللجان والأفرقة العاملة والأفرقة التوجيهية والعاملة التي تقم بتيسير الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، سيركز التقييم على الكيانات والم هيئات المشار إليها أعلاه.

١٤ - وللتقارير التي يقدمها مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا إلى الأمين العام والأعمال التي يضطلع بها دعماً لأفريقيا جوانب متعددة. ويتولى المكتب، في جملة أمور أخرى، القيادة في إعداد التقارير، وتنظيم واستضافة اجتماعات الخبراء وحلقات العمل ويشارك في سائر أنشطة الدعوة. كما أنه يدعو فرقة عاملة مشتركة بين الإدارات معنية بالشئون الأفريقية إلى الانعقاد لزيادة اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

١٥ - وعلى أساس الولاية المخولة له وخبرته في مجال الدعوة، يمثل مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا الجهة المنسقة للمجموعة المعنية بالدعوة والاتصالات، وهي واحدة من المجموعات المواضيعية التسع التي أنشئت في إطار آلية التنسيق الإقليمية لتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومن بين الأعضاء الآخرين في المجموعة إدارة شؤون الإعلام، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتمثل الأهداف الرئيسية في التشجيع على زيادة فهم برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيد العالمي، وبناء الدعم لصالح برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بين الأفارقة والمجتمع الدولي وتعزيز عمل الأمم المتحدة الداعم لبرنامج الشراكة.

١٦ - ورغم سلامة التعاون بين مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا واللجنة الاقتصادية للأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام، فقد أدرك المفتشون أن تقسيم العمل والمسؤوليات بين هذه الكيانات لا يتسم دائماً بالوضوح في الواقع العملي. ومع أن عمل مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا للدعم مركز على الصعيد العالمي وأن عمل اللجنة الاقتصادية للأفريقيا للدعم أفريقيا مركز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إلا أنه يصعب أحياناً فصل المسؤوليات بوضوح في الواقع العملي، وهو ما قد يسفر عن حدوث تداخل وازدواج في العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد المفتشون أن تدفق المعلومات بين مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية للأفريقيا أمر أساسي ويمكن تحسينه باعتبار أنه مفيد للجميع، ذلك أن مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام يعتمدان على المعلومات التي تقدمها اللجنة الاقتصادية للأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية للقيام بأعمالهما المتعلقة بالدعوة، في حين تستفيد اللجنة الاقتصادية للأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية من عمل الدعوة الذي يضطلع به مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام، وهو ما يزيد من وضوح عمل اللجنة الاقتصادية للأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية ويساعد الدعم المقدم لهما.

باء - مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق

١٧ - إن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق هو آلية التنسيق الوحيدة القائمة على نطاق المنظومة. وهو يتتألف من الرؤساء التنفيذيين لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

ويجتمع مرتين في السنة برئاسة الأمين العام. ويتولى المجلس زيادة دعم التنسيق والاتساق بشأن مجموعة كبيرة من القضايا الأساسية والإدارية. وتدعمه ثلاث لجان رفيعة المستوى هي اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى المكلفة بتعزيز اتساق السياسة العامة على المستوى العالمي، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التي تدعم تنسيق الممارسات التجارية على مستوى المنظومة، وجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تعزز المراقبة المتسلقة والفعالة وتقدم الإرشادات والمعلومات المتعلقة ببناء القدرات بقصد الجوانب التنفيذية التي تتم على الصعيد القطري.

١٨ - ويسهم مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق إسهاماً كبيراً في تعزيز اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، بما في ذلك عن طريق عمله بشأن توصيات الفريق الرفيع المستوى المعنى بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية، والمساعدة الإنسانية والبيئة، والتقرير ذي الصلة الذي يقدمه رؤساء هذا الفريق، وتنسيق الممارسات التجارية، وعمل المجلس بشأن قضايا محددة، مثل تغير المناخ والأزمات الغذائية. وبتوحيد أداء نصف عدد البرامج النموذجية الثمانية التي تنفذ في أفريقيا (الرأس الأخضر، موزامبيق، رواندا وتanzania) وارتفاع نسبة البلدان النامية في أفريقيا مقارنة بمناطق أخرى (يقع ثلثا أقل البلدان غواً في أفريقيا) تستفيد أفريقيا أيضاً بالإضافة إلى ذلك، من عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الأنشطة التنفيذية التي تتضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية على الصعيد القطري.

جيم - الفريق التوجيهي المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

١٩ - يضم الفريق التوجيهي المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي أنشأه الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قادة المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تحديد الخطوات العملية الالزمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في أفريقيا. ويتولى الأمين العام رئاسة الفريق الذي يتتألف من رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ورئيس المفوضية الأوروبية، والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ورئيس مصرف التنمية الأفريقي، ورئيس البنك الإسلامي للتنمية، ورئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي.

٢٠ - وتمثل أهداف الفريق التوجيهي المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في تعزيز آليات التنفيذ الدولية في خمسة مجالات هي الصحة، والتعليم، والرعاية والأمن الغذائي، والهيكل الأساسي، ونظم الإحصاءات؛ تحسين إمكانية التنبؤ بالمعونة؛ وتعزيز التنسيق على المستوى القطري. ويدعمه الفريق العامل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الذي يتتألف من ممثلين عن منظومة الأمم المتحدة وعن منظمات أخرى رئيسية ومتعددة الأطراف ويرأسه نائب الأمين العام. ويقدم الفريق العامل يد المعاونة إلى الحكومات الأفريقية، ويقوم بإعداد خطط عمل لتحقيق أهداف الفريق التوجيهي، ويجند وينسق جهود المؤسسات الممثلة.

٢١ - وأنشأ الفريق العامل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا سبع مجموعات مواضيعية تقنية^(١٣). ويُتوقع أن تقوم خمس منها بوضع خطط عمل يمكن تنفيذها للدعم تفصيات الفريق التوجيهي المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وينسق عمل هذه المجموعات الخمس من جانب منظمات خُول كل منها بولاية رئيسية^(١٤).

دال - تعدد الولايات والأنشطة

٢٢ - تضم منظومة الأمم المتحدة ما لا يقل عن ١٣ وكالة متخصصة ومنظمة ذات صلة، و١٢ صندوقاً وبرناماً وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، و١٧ إدارة ومكتباً تابعاً للأمانة، وخمس لجان إقليمية، وخمس معاهد بحوث وتدريب ومجموعة كبيرة من الهيأكل الإقليمية والقطريّة^(١٥). ومع أن لكل كيان أحزمة إدارة مختلفة بعضاوية متنوعة، وولاية محددة ومحال أنشطة محدد، تجدر الإشارة إلى أن هناك تداخلاً وازدواجاً في العمل بينها. وعلى نحو ما صرّح بذلك الفريق الرفيع المستوى المعنى بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، يقوم أكثر من ٢٠ وكالة من وкалاتها للأمم المتحدة بأعمال في بعض القطاعات مثل المياه والطاقة وتتنافس هذه الوكالات على موارد محدودة دون أن يكون هناك إطار تعافي واضح. ويهتم أكثر من ٣٠ وكالة وبرنامج تابع للأمم المتحدة بإدارة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ولدى وкалات عديدة اهتمام مشروع بقضايا محددة، مثل المشردون داخلياً، ولكن لا يقوم أي منها بدور قيادي واضح^(١٦).

٢٣ - ويثير تزايد عدد المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف العاملة في أفريقيا، وبخاصة انتشار الولايات، مشكلة فيما يتعلق باتساق دعم الأمم المتحدة إلى أفريقيا. وقادت الأمانة، لتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية وعلى نحو ما طلبه الجمعية العامة، بإنشاء سجل إلكتروني للولاية^(١٧) يتضمن قائمةً بالولايات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١٨). ووفقاً لهذا السجل، اعتمدت الجمعية العامة و مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٦٦ ولاية فعالة بشأن أفريقيا اعتباراً من عام ٢٠٠٦، واعتمدت الجمعية العامة ٩٩٦ من هذه الولايات^(١٩). وبما أن هذا السجل لم يُحدّث، فقد اعتمدت عدة ولايات إضافية لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بدعم الأمم

(١٣) انظر المرفق الثالث بهذا التقرير.

(١٤) انظر http://www.mdgafrica.org/working_group.html.

(١٥) انظر ٦١/٥٨٣، المرفق الخامس.

(١٦) المرجع ذاته، الفقرة ١٠.

(١٧) إن سجل الولايات متاح مع الإرشادات الالزامية للمستخدمين على الموقع www.un.org/mandatereview/index.html.

(١٨) انظر ٦٠/٧٣٣، الفقرات ١٥-٩.

(١٩) انظر الحاشية رقم ١٧ أعلاه.

المتحدة لأفريقيا، منها على سبيل المثال قرارات الجمعية العامة ٢٢٩/٦١ و ٢٩٦/٦٣ و ١/٦٣. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت أجهزة إدارة المنظمات، والوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ولايات إضافية لها.

٢٤ - وكما وردت الإشارة إلى ذلك في تقرير الأمين العام المعنون "إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل ووصيات لتسهيل استعراض الولايات"، يمكن أن تسفر الحالة الراهنة عن زيادة طلبات تقديم التقارير؛ حدوث تداخل بين الأجهزة وداخلها؛ وإجاد هيكل تنفيذي ينقصه الاتساق ويعييه الازدواج؛ والفحوة القائمة بين الولايات والموارد^(٢٠).

٢٥ - ولاحظ المفتشون أثناء اجتماعاتهم ومناقشتهم أن كثيرين من الموظفين الرئيسيين الذين أجريت مقابلات معهم في المقر والميدان يشاطرون أيضاً هذه الشواغل^(٢١). وفي حين أن عدداً من الوكالات يستعرض بالفعل، بانتظام، الدعم الذي تقدمه لمبادرات أفريقيا، مثل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلا تقوم منظمات أخرى كثيرة بأعمال الاستعراض هذه. ولذلك يقترح المفتشون ضرورة استعراض جميع الولايات ذات الصلة بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا لتقييم حالة التنفيذ لديها وتقدير الموارد، ورصد المتطلبات والإبلاغ عنها، لزيادة توضيح تقسيم العمل والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة وبين هيئاتها المختلفة، فضلاً عن مواكبة الاحتياجات والأولويات الراهنة للبلدان المستفيدة. وينبغي مراعاة الاقتراحات والإرشادات الواردة في تقرير الأمين العام المشار إليه أعلاه بشأن إمكانية استعراض ولاية البرامج الداعمة لتنمية أفريقيا، حسب الاقتضاء^(٢٢).

٢٦ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز اتساق وفعالية وكفاءة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

التوصية رقم ١

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المعاشرة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعو الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى استعراض ولاية كل منها فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا لتقييم حالة التنفيذ، وتقدير الموارد، ورصد احتياجات التنفيذ والإبلاغ عنها وزيادة توضيح مهام تقسيم العمل والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأجهزة والمكاتب والإدارات المختلفة لكل منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

(٢٠) انظر A/60/733، الموجز.

(٢١) انظر 2/AC.51/2009/E، الفقرات ٤٣-٤٤ ومراجعة حسابات مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمكتب الممثل السامي المعنى بأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٢٢) A/60/733، الفقرات ٨٧-٨١.

هاء - تعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات

٢٧ - نظراً إلى ارتفاع عدد المنظمات التابعة للأمم المتحدة وبيروقراطيتها المعقّدة، أنشئ عدد من اللجان المشتركة بين الوكالات، والأفرقة التوجيهية، والأفرقة العاملة والمبادرات لتعزيز التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكما وردت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق والفرقين المعنيين بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية من الهيئات والأفرقة المهمة التي يتصل عملها بدعم أفريقيا. ولكن هناك مجموعة كبيرة من الهيئات والأفرقة الأخرى المشتركة بين الوكالات لتسهيل اتساق وتنسيق الدعم المقدم إلى أفريقيا داخل إطار برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب^(٢٣) فضلاً عن مبادرات أخرى رئيسية كتلك القائمة في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الريفية^(٢٤)، وسلامة النقل الجوي^(٢٥)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية^(٢٦) والنقل البحري التي تفيد أيضاً كأدوات لتنسيق عمل الأمم المتحدة في مجالات كل منها.

٢٨ - ورغم التفاعل والاتصال وتقاسم المعلومات إلى حد ما عبر قنوات ووسائل مختلفة بين الكيانات المكلفة بالمضي قدماً في تنسيق واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة، فإن ذلك بعيد كل البعد عن المستوى الأمثل في نظر المفتشين. فعلى سبيل المثال، كانت المعلومات المتاحة في أمانة آلية التنسيق الإقليمية الموجودة في مقر اللجنة الاقتصادية للأفريقية، على أساس عمل الفريق التوجيهي والفريق العامل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وفريق المديرين الإقليميين في أفريقيا، محدودة على الأرجح، والعكس بالعكس. والحالة مماثلة بالنسبة لمبادرات رئيسية وضعتها عدة وكالات لتنمية أفريقيا. وتعكس الحاجة أيضاً إلى زيادة الاتصال وتقاسم المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة في البيان التالي لأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق "... يجب أن يستفيد الفريق التوجيهي

(٢٣) أعدت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى قائمة بالجماعات العاملة واللجان والآليات المشتركة بين الوكالات.

(٢٤) انظر البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وبرنامج الشراكة التابع له.

(٢٥) انظر على سبيل المثال Development Forum on Maximizing Civil Aviation's Economic Contribution by Providing Safe, Secure and Sustainable Air Transport in African Skies, April 2007 الذي استضافه الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع المنظمة الدولية للطيران المدني والبنك الدولي وفريق عمل النقل الجوي.

(٢٦) انظر على سبيل المثال مبادرة "وصل أفريقيا" التي يولي لها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية واللجنة الاقتصادية للأفريقية والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي ضمن مؤسسات أخرى اهتماماً كبيراً.

والفريق العامل المعنيان [بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا] على أفضل وجه من المجموعة الكبيرة من الأعمال التحليلية التي جرى الاضطلاع بها بالفعل بشأن أفريقيا^(٢٧).

- ٢٩ - وللتفاعل والاتصال وتقاسم المعلومات أهمية بالغة في رأي المفتشين بسبب تداخل الولايات و مجالات أنشطة مختلف اللجان المشتركة بين الوكالات والأفرقة التوجيهية والأفرقة العاملة والمبادرات إلى حد ما. وهذه هي على سبيل المثال حالة الفريق العامل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا و مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وألية التنسيق الإقليمية، إذ تبين مقارنة المجموعات المواضيعية التقنية الخمس التي أنشأها الفريق العامل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في إطار المدف ١ مع المجموعات المواضيعية التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية أن القضايا المتعلقة بأربع من المجموعات المواضيعية الخمس (الصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية وتيسير التجارة، والزراعة والأمن الغذائي) يتناولها أيضاً عدد من المجموعات المواضيعية التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية^(٢٨). وبالمثل، تتناول المجموعة المواضيعية التقنية "العمل على المستوى القطري" التي أنشأها الفريق العامل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في إطار المدف ٣ قضايا تولي لها أيضاً مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية اهتماماً كبيراً.

- ٣٠ - وأشارت كذلك مسألة احتمال تداخل وازدواج عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق والفرقين التوجيهي والعامل المعين بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في الاستعراض السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الذي أعده أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق وأشاروا فيه إلى أن "الأمين العام شدد على أن يكون عمل الفرقين تكراراً لعمل آليات التنسيق القائمة مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق و مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بل أن يركز على سد الفجوات في التعاون التنفيذي اليومي بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية^(٢٩)". وأبديت هذه الشواغل أيضاً أثناء الاجتماعات التي عقدها المفتشون مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق وأمانة المجلس.

- ٣١ - وتدعى الحاجة بشدة في رأي المفتشين إلى القيام، داخل الأطر المؤسسية القائمة، بتعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له لمنع وتقليص ازدواج العمل والتداخل وعدم الفعالية في استخدام الموارد فضلاً عن تيسير أوجه التأزز. فزيادة التفاعل والاتصال وتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى أمر أساسي يوجه خاص بين أطر وآليات التنسيق الرئيسية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا. كما تدعى الحاجة إلى تعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات بين إدارات

(٢٧) CEB/2007/2، الفقرة ٣١.

(٢٨) انظر المرفقين الثاني والثالث بهذا التقرير.

(٢٩) E/2008/58، الفقرة ١٧.

ومكاتب الأمم المتحدة التي تهتم اهتماماً كبيراً بدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، مثل مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الممثل السامي المعنى بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي وضعت مبادرات رئيسية في مجالات موضوعية محددة دعماً لتنمية أفريقيا. ويمكن لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق ومكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بدون استباقي أكبر وتيسير زيادة الاتصال وتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى وذلك بتوفير منصات ومحافل للمناقشة وتبادل المعلومات.

٣٢ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى زيادة اتساق وفعالية وكفاءة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

النقطة رقم ٢

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة القيام، داخل الأطر المؤسسية القائمة، بتعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى بين المنظمات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، وذلك لمنع وتقليل ازدوج العمل والتداخل وعدم الفعالية في استخدام الموارد، فضلاً عن تيسير أوجه التأزير.

وأو - تعزيز دور مجلس الرؤساء التنفيذيين لزيادة اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

٣٣ - لقد لوحظ أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ليست جميعها منظمات تدعم باستمرار عملية التنسيق والتكمال على نطاق المنظومة لأسباب مختلفة، منها الخوف من فقدان الاستقلال التنفيذي أو المالي أو المؤسسي، وكذلك لأسباب تتعلق بسمعتها، وتعترف هذه المنظمات مع ذلك بالحاجة إلى تحقيق التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة. واعترافها بذلك يقوم على التفاهم بأن استقلالها مكفول باعتبار أنه يستند إلى مجموعة من الولايات المؤسسية والمسؤوليات المختلفة والفارق والنهج الميكلية.

٣٤ - ويمكن لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق أن يساهم إسهاماً كبيراً في تعزيز اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، بأمور من بينها المناوشات التي يجريها والورقات التحليلية التي يعدها وعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالأنشطة التي تنفذ على الصعيد القطري. وبوجه خاص، يتيح مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى

بالتنسيق محفلاً لمناقشة قضايا الاتساق على أعلى المستويات ويضم أعضاءً من مختلف آليات التنسيق دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، بما في ذلك الفريق التوجيهي والفريق العامل المعين بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وآلية التنسيق الإقليمية والرؤساء التنفيذيون للمنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الذين وضعوا مبادرات رئيسية في مجالات مواضيع عديدة لتحقيق التنمية في أفريقيا. ومع ذلك، ورغم التفاهم الذي تم التوصل إليه خلال اجتماع اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى الذي عقد في غربني في تموز/يوليه ٢٠٠٥ ومفاده أن القضايا ذات الأولوية التي ستتطلب مشاركة اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في المستقبل ستكون دعم المنظومة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لم ترد هذه القضية في جدول أعمال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ولا في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق إلى أن تولاها المجلس في دورته المعقودة في خريف عام ٢٠٠٧. وأتاحت المناقشات التي دارت أثناء هذه الدورة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "دعم التنمية الأفريقية" فرصة لحصول أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق على معلومات بشأن عمل الفريقين المعينين بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وآلية التنسيق الإقليمية ومبادرات أخرى رئيسية، وجرت مناقشة القضايا الشاملة وقضايا الاتساق ذات الصلة بالأنشطة التي تنفذ على جميع المستويات^(٣٠). ومن الأمثلة الجيدة الأخرى على ما يمكن أن يقدمه مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق من مساهمة المناقشة التي أجريت في إطار المجلس عام ٢٠٠٨ بشأن قضايا تتعلق بالأزمة الغذائية في أفريقيا.

-٣٥- ولما كان مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق يقوم بدور فريد بوصفة آليه التنسيق الوحيدة القائمة على نطاق المنظومة، فهو يتمتع، في رأي المفتشين، بمركز مميز للقيام بدور استباقي و موضوعي بدرجة أكبر فيما يتعلق بتعزيز اتساق وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا. فنقوية مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق، منحه ولاية موسعة لدعم التكامل والاتساق في سائر أنحاء منظومة الأمم المتحدة هي الطريقة الوحيدة لتوفير محفل يضم جميع الجهات الفاعلة صاحبة المصلحة على أعلى مستويات التنظيم بشكل منتظم ومتسلق. ومن الخطوات الهامة لتحقيق ذلك إدراج مسألة الدعم المقدم إلى أفريقيا كبند دائم في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق وجدول أعمال الأجهزة الثلاثة الرئيسية التابعة له. وحظيت هذه الفكرة بتأييد كبير أثناء المناقشات التي أجرتها المفتشون مع المسؤولين والممثلين في المقر والميدان على السواء. وبما أنه تم إدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هيكل مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق، فإن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق مصلحة كبرى أيضاً في تعزيز الاتساق والتنسيق على المستوى القطري.

(٣٠) انظر 2/CEB/2007، الفقرات ٢٩-٣٢.

-٣٦ - ولهذه الأسباب، يرى المفتشون أنه ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق، أن يدرج مسألة الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، كبند دائم في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق وذلك لتوفير محفل لمناقشة قضايا تنسيق واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على أعلى المستويات التنظيمية بشكل منتظم.

ثالثاً - تعزيز الاتساق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي: تعزيز آلية التنسيق الإقليمية

-٣٧ - عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ الذي دعا إلى عقد اجتماعات تشاور إقليمية بصورة منتظمة بين منظمات الأمم المتحدة، عقد أول اجتماع تشاور من هذا النوع بشأن أفريقيا في نيروبي، في آذار/مارس ١٩٩٩ . وخلال اجتماع التشاور الإقليمي الرابع الذي عقد عام ٢٠٠٢ ، وتمشياً مع قراري الجمعية العامة ٥٧/٢٥٧ اللذين طلباً أن يكون برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الإطار الذي ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، تركيز جهودهما داخله لتنمية أفريقيا، تم إنشاء خمس مجموعات مواضيعية لزيادة الاستجابة لأولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وارتفاع عدد المجموعات لاحقاً من خمس إلى سبع في عام ٢٠٠٤ وإلى تسع في عام ٢٠٠٦ وتعكس عشرة من المجموعات الفرعية أولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٣١).

-٣٨ - وتتيح اجتماعات التشاور الإقليمية (التي أعيدت تسميتها الآن باسم آلية التنسيق الإقليمية)^(٣٢) إطاراً وآلية لتعزيز التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة بين المنظمات المختلفة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لدى تنفيذ برامج عملها في أفريقيا. وتدعم آلية التنسيق الإقليمية، المنظمة حول تسع مجموعات مواضيعية^(٣٣)، إلى الانعقاد من جانب وكالة مكلفة في منظومة الأمم المتحدة ويشترك الاتحاد الأفريقي في رئاستها. ويعقد منسقو وأعضاء المجموعات مع الشركاء الدوليين والأفرقةين اجتماعات تشاور سنوية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا في أديس أبابا برئاسة نائب الأمين العام ويشترك الاتحاد الأفريقي في رئاستها بتوفير محفل للمناقشات وباستعراض الأنشطة ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة

(٣١) انظر المرفق الثاني لهذا التقرير.

(٣٢) انظر الحاشية رقم ١.

(٣٣) انظر المرفق الثاني لهذا التقرير. إن الحالات المواضيعية للمجموعات التسع هي: تنمية الهياكل الأساسية والمياه والإصلاح والطاقة والنقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ الحكومة؛ السلم والأمن؛ الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ البيئة والسكان والتحضر؛ التنمية الاجتماعية والبشرية؛ العلم والتكنولوجيا؛ الدعوة والاتصالات.

لها. ويُقدم الدعم الإداري والتنظيمي والمؤسسي من جانب أمانة آلية التنسيق الإقليمية التي مقرها اللجنة الاقتصادية الأفريقية ومن جانب الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي ترأس المجموعات والمجموعات الفرعية.

٣٩ - وقد حضرت آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها لعدة استعراضات أجرتها كيانات الأمم المتحدة، بما فيها الأمانة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووحدة التفتيش المشتركة^(٣٤)، وخبراء استشاريون من الخارج من أجل تحديد واقتراح تدابير تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها. وبفضل تفاصيل التوصيات المقدمة تنفيذاً جزئياً، يمكن ملاحظة إحراز قدر من التقدم فيما يتعلق بزيادة فعالية آلية التنسيق الإقليمية. من حيث تعزيز القيادة وإعادة تحديد مركز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها المنسق الاستراتيجي لآلية التنسيق الإقليمية؛ زيادة التفاعل داخل المجموعات وفيما بينها؛ ووضع خطط عمل لبعض المجموعات. هذا علاوة على زيادة مشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية (الاتحاد الأفريقي، أمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مصرف التنمية الأفريقي) والمنظمات دون الإقليمية (الجماعات الاقتصادية الإقليمية) في عملية آلية التنسيق الإقليمية.

٤٠ - ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات وقيود كبيرة على نحو ما تم تحديدها أثناء الاجتماعات السنوية التي عقدتها آلية التنسيق الإقليمية^(٣٥) وعلى نحو ما أشار المفتشون إليها. وتشتد الحاجة بصفة خاصة إلى زيادة الالتزام والقيادة؛ زيادة المساءلة؛ تعزيز التنسيق والتعاون؛ زيادة تعبئة الموارد وبناء القدرات؛ إجراء عمليات الرصد والتقييم بمزيد من الانتظام؛ وزيادة الاتصال والتوعية والدعوة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى الإشراف على أنشطة آلية التنسيق الإقليمية وإلى زيادة مواعنة أنشطة نظام المجموعات داخل إطار برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛ تعميم مراعاة قضايا شاملة مثل نوع الجنس والصحة والثقافة في عمل آلية التنسيق الإقليمية؛ ومعالجة قضايا التكامل الإقليمي.

٤١ - وقدمت توصيات عديدة أثناء الاجتماعات السنوية التي عقدتها آلية التنسيق الإقليمية للتغلب على هذه التحديات وأوجه القصور بفعالية وكفاءة إذ إنها تعوق سير عمل آلية التنسيق الإقليمية، ولكن كثيراً منها لم ينفذ أو لم ينفذ بالكامل بعد. وبالاعتماد على الملاحظات والتوصيات المقدمة في الاستعراضات المتاحة بشأن آلية التنسيق الإقليمية، رکز المفتشون على قضايا مختارة تتسم في نظرهم بأهمية بالغة لتعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

.JIU/REP/2005/8 (٣٤)

ECA/NRID/08/27 و ECA/NRID/RCM8/2007/1، ECA/NRID/RCM/7/2 (٣٥) انظر

ألف - إنشاء لجنة توجيهية لآلية التنسيق الإقليمية

٤٢ - لقد كان إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى من بين مقترنات تعزيز آلية التنسيق الإقليمية. وتتألف هذه اللجنة من ممثل المجموعات، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا، ومحفظة الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للإشراف على أنشطة آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها، وتوفير الإرشادات، ومتابعة القرارات وتنفيذ التوصيات المختلفة المتعلقة بآلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها. واعتمدت التوصية بإنشاء هذه اللجنة التوجيهية، رسميًا، أثناء انعقاد اجتماع التشاور الثامن السنوي لآلية التنسيق الإقليمية في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧^(٣٦).

٤٣ - وعلم المفتشون ببدء إجراء مشاورات بشأن إنشاء لجنة توجيهية لآلية التنسيق الإقليمية وبأن من المتظر أن يتم إنشاؤها خلال عام ٢٠٠٩. ومع الاعتراف عموماً بالحاجة إلى إنشاء لجنة كهذه من جانب غالبية أعضاء آلية التنسيق الإقليمية والجهات الفاعلة التابعة لها^(٣٧)، فقد تفاوت الآراء بشأن مواصفاتها المحددة. وفي رأي المفتشين أنه ينبغي تنفيذ الاقتراح بإنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى كهذه على أساس الأولوية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاستقلال كل منظمة تشارك في آلية التنسيق الإقليمية وعلى أساس تمثيل جميع الأعضاء بشكل مناسب، مع مراعاة الدور الرئيسي للجهات الأفريقية صاحبة المصلحة. ويمكن أن يتولى رئاسة اللجنة التوجيهية نائب الأمين العام (الذي يرأس حالياً أيضاً اجتماعات التشاور السنوية لآلية التنسيق الإقليمية والفريق العامل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا) وأن يشارك في رئاستها رئيس محفظة الاتحاد الأفريقي. وينبغي للجنة التوجيهية أيضاً أن تتبع وتنسق عملها عن كثب مع اللجان التقنية المتخصصة الـ ١٤ (المؤسسات الوزارية الأفريقية) التابعة للاتحاد الأفريقي، التي اعترف بها رسمياً رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في دورة الاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٤٤ - وفي رأي المفتشين، يجب أن تشمل اختصاصات اللجنة التوجيهية لآلية التنسيق الإقليمية لا فحسب المسؤولية عن متابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها، بل وكذلك القيام بدور توجيهي وإشرافي عام. وبهذه الصفة، يمكن للجنة أن تفوض قدرًا من السلطة وبعض المهام إلى منسقى المجموعات، وغيرهم من الأعضاء، أو إلىأمانة آلية التنسيق الإقليمية، وهو ما قد يسفر عن تحسين وتوضيح توزيع المسؤوليات داخل آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها وجعلها من ثم أكثر فعالية وكفاءة.

(٣٦) ECA/NRID/RCM8/2007/1، ص ٦.

(٣٧) ECA/NRID/08/27، الفقرة ٨٢(أ).

٤٥ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

الـ ٣ التوصية رقم

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان إنشاء اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المقترنة بالإشراف على أنشطة آلية التنسيق الإقليمية وتوفير الإرشادات ومتابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية وتشغيلها بالكامل بحلول عام ٢٠١٠.

باء - تعزيز دور التنسيق الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤٦ - تمثل ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، ودعم التكامل فيما بين الأقاليم، وتعزيز التعاون الدولي لتنمية أفريقيا. ولا بد للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لدى تنفيذها لولايتهما، منأخذ حالة وأولويات أفريقيا الراهنة في الاعتبار حيث تم تحديدها بإنشاء الاتحاد الأفريقي واعتماد برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض النظرة المرتبطة بها. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ضمن الأنشطة العديدة التي تنفذها، الدعم إلى آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها من خلال أمانة آلية التنسيق الإقليمية.

٤٧ - وبناء على توصية قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في استعراض سابق بشأن تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٣٨)، أوصى في اجتماع التشاور السنوي السابع لآلية التنسيق الإقليمية المعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بأنه ينبغي "أن تتحول اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من مجرد جهة تدعو إلى عقد اجتماعات التشاور الإقليمية إلى جهة تتولى التنسيق الاستراتيجي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". وفي هذا الصدد، ستتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وظيفة الأمانة لتنسيق أنشطة جميع المجموعات بالحصول على المساعدة البشرية والمالية من الوكالات والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة^(٣٩).

٤٨ - وعملاً بهذه التوصية، عُزّزت شعبة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتكامل الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأنشئت أمانة آلية التنسيق الإقليمية، كجزء من

(٣٨) JIU/REP2005/8، التوصية رقم ٧.

(٣٩) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، توصيات اجتماع التشاور الإقليمي السابع لوكالات ومنظومات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ص ٢، المتأخرة على الموقع http://www.uneca.org/nepad/RCM8?ECA_Nepad_Recom_Sep14%20pdf

شعبة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتكامل الإقليمي، في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وإلى جانب إعداد وتنظيم اجتماعات التشاور السنوية وغيرها من الاجتماعات ذات الصلة بآلية لتنسيق الإقليمية، تقدم شعبة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتكامل الإقليمي وأمانة آلية التنسيق الإقليمية مجموعة كبيرة من الدعم الإداري والتنظيمي والمؤسسي إلى آلية التنسيق الإقليمية والجموعات التابعة لها. وتقوم أمانة آلية التنسيق الإقليمية بمهام مركز التنسيق لتقاسم المعلومات بشأن عمل كل مجموعة وجداول اجتماعاتها والقرارات التي تتخذها، وتتابع القرارات والتوصيات التي تتخذ أثناء اجتماعات التشاور السنوية. كما أنها تساعد في الاضطلاع بأنشطة التوعية والدعوة ذات الصلة بآلية التنسيق الإقليمية. ومن بين المبادرات الأخرى التي تتخذها الأمانة إعداد خطط عمل نموذجية لمدة ثلاث سنوات لصالح الجمومعات وصرف الأموال الازمة لها وباء تطبيق منهاج إدارة المعارف، بما في ذلك توفير منصة لإجراء المناقشات عبر الانترنت وتسهيل وتعزيز تقاسم المعارف والتعاون بين الجمومعات.

- ٤٩ - ومن المتوقع أن يؤدي هذا الدور الاستباقي الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كمنسق استراتيجي فعال لآلية التنسيق الإقليمية ونظام الجمومعات التابع لها إلى إعادة تنشيط الآلية وتعزيزها. على أنه لا تزال هناك تحديات وأوجه قصور عديدة. من ذلك مثلاً تخلف عملية تقاسم المعلومات والاتصال فيما بين الجمومعات بشأن عملها والوفاء بالجدوال الزمنية عن التوقعات، شأنها شأن اعتماد خطط العمل لكل مجموعة. وفي هذا الصدد، هناك قضيتان ينبغي معالجتهما في نظر المفتشين، هما ضرورة التشديد على أنه يمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بدور تنسيقي، ولكن ليس بدور تنفيذي، وتخصيص موارد كافية تكفل اضطلاعها بالفعل بدور المنسق الاستراتيجي.

- ٥٠ - وأثيرت كذلك قضية تخصيص موارد كافية من جانب العديد من المشاركين والجهات صاحبة المصلحة في آلية التنسيق الإقليمية أثناء المناقشات والاجتماعات التي عقدتها المفتشون. فعلى سبيل المثال، أشير إلى أن قيام موظف للاتصال الصحفي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم تقارير دورية عن إنجازات ونجاحات وتحديات عمل آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، من شأنه أن يُبَسِّر ويعزز إلى حد كبير أنشطة التوعية والدعوة في كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومقر الأمم المتحدة. وسيعود ذلك بدوره بفائدة أيضاً على أنشطة بناء القدرات وتبعة الموارد. واعترف أيضاً تقرير حديث صدر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالحاجة إلى تعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه إلى آلية التنسيق الإقليمية إذ نص على ما يلي: "تبعد قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم آلية التنسيق الإقليمية محدودة بوجود خمسة موظفين لديها وميزانية تعادل ٣٠٠ في المائة من إجمالي نفقات منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا. وستكون هذه القدرة غير كافية إلى حد كبير

إذا ما سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاضطلاع بدور استباقي أكبر في تيسير تنسيق المجموعات وتحقيق التفاعل فيما بينها^(٤٠).

- ٥١ ويشاطر المفتشون هذه الآراء ويؤيدون موقف الأمين العام كما ورد في التقرير الذي قدمه في عام ٢٠٠٨ عن احتياجات التنمية في أفريقيا إذ صرح بأنه ينبغي تزويد المجموعات التابعة آلية [التنسيق الإقليمية] موارد مخصصة كافية لضمان التنسيق الفعال والحد الأقصى من الأثر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز أمانة آلية التشاور الإقليمية الموجدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لضمان أن تكون قادرة بالفعل على تنفيذ دورها في مجال التنسيق الاستراتيجي^(٤١).

- ٥٢ ومع ترحيب المفتشين بقرار الجمعية العامة الحديث ٦٣/٢٦٠ وبالخطوات الأولية التي اتخذها الأمين العام، فإنهم يتوقعون أن يتبع ذلك اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، إعادة وزع الموارد، لتمكينها من الاضطلاع بالفعل بدورها في مجال التنسيق الاستراتيجي فيما يتعلق آلية التنسيق الإقليمية، تحت إرشاد اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المقترن بإنشاؤها وأعضاء آلية التنسيق الإقليمية.

- ٥٣ ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

التوصية رقم ٤

ينبغي للجمعية العام أن تعيد تأكيد دعمها لتعزيز قدرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وأن تدعو الأمين العام إلى اتخاذ تدابير أخرى بتخصيص موارد كافية لللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما في ذلك، حسب الاقتضاء، إعادة وزع الموارد، لتمكينها من الاضطلاع بالفعل بدورها في مجال التنسيق الاستراتيجي فيما يتعلق آلية التنسيق الإقليمية لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له.

جيم - تحقيق المواءمة بين آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها وبين احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

- ٤٥ أصبحت آلية التنسيق الإقليمية منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢ الآلية الرئيسية التي تنسق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مع المجموعات المواضيعية التسع التابعة لها والتي تغطي

(٤٠) .٢٠، الفقرة E/AC.51/2009/2

(٤١) .٧٦، الفقرة A/63/130

المجالات برنامج الشراكة ذات الأولوية. ومنذ اعتماد إعلان مايوبتو في عام ٢٠٠٣ بشأن إدماج برنامج الشراكة في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي^(٤٢)، يعكس الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا أولويات الاتحاد الأفريقي^(٤٣).

-٥٥ واستجابة لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤٤)، وقع الرؤساء التنفيذيون في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ على إعلان عنوانه "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي"^(٤٥). والمدف من هذا الإطار الشامل والمتطور هو توضيح مجالات وأشكال وحجم استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات الاتحاد الأفريقي من القدرات، بما في ذلك إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي.

-٥٦ ومن أجل تحقيق مواءمة أكبر بين الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، قدمت التوصيات الأربع التالية أثناء انعقاد اجتماع التشاور الشامن السنوي لآلية التنسيق الإقليمية في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧:

(أ) إن "إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي" عبارة عن وثيقة متطورة ينبغي زراعتها لتكون بمثابة إطار التنسيق الشامل لاتفاقيات التعاون والاتفاقات الثنائية القائمة بين وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويجب أن تشكل الأساس لتقديرات الأمم المتحدة من مساعدة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛

(ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن توفر القيادة فيما يتعلق بزيادة تطوير البرنامج وتنفيذه لضمان تلبية الاحتياجات ذات الأولوية في جميع الإدارات التابعة لها على نحو كاف؛

(ج) ينبغي تعزيز آلية التنسيق الداخلية لمفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم الروابط القائمة بين إدارتها وضمان الاستفادة من الدعم المقدم في إطار البرنامج على أمثل نحو؛

(٤٢) تم التسليم في بادئ الأمر بالحاجة إلى إدماج برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي من جانب رؤساء الدول الأفريقية في الدورة العادية الثانية لجمعية الاتحاد الأفريقي التي عقدت في مايوبتو في ٢٠٠٣ (إعلان مايوبتو) وأعيد التأكيد عليها في مؤتمر قمة جنة التنفيذ الشامن عشر الذي عقده رؤساء دول وحكومات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الجزائر العاصمة، الجزائر، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧ وفي الدورة العاشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي المعقدة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٨. الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

(٤٣) انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦١.

(٤٤) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرتين ٦٨ و ١٧٠.

(٤٥) A/61/630، المرفق، الوارد في المرفق الأول بهذا التقرير.

(د) ينبغي دعوة مصرف التنمية الأفريقي إلى تقديم الدعم لتنفيذ البرنامج^(٤٦).

- ٥٧ ولمتابعة هذه التوصيات، بدأت عملية تشاور فعلية شملت عقد اجتماع استعراضي شامل في آذار/مارس ٢٠٠٨ بين أعضاء آلية التنسيق الإقليمية وممثلي موضوعية الاتحاد الأفريقي لمناقشة زيادة تطوير وتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وستقوم موضوعية الاتحاد الأفريقي، بصفتها قائدة البرنامج، بعرض الاحتياجات والأولويات التي حددهما الإدارات المختلفة التابعة لها، في شكل مصفوفة، لتنظر فيها المنظمات والوكالات المشاركة في آلية التنسيق الإقليمية. ومن المقرر القيام، بالتشاور مع هذه المنظمات، بإعداد وثيقة ختامية وإرفاقها بالبرنامج.

- ٥٨ وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعات المواضيعية النسخ التابعة لآلية التنسيق الإقليمية، بدرجات مختلفة، بمواءمة أنشطتها مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، ومع أولويات الهيئات الوزارية القطاعية للاتحاد الأفريقي كما ترد الإشارة إلى ذلك في المرفق الرابع.

- ٥٩ وأنباء الاجتماعات والمناقشات التي دارت مع ممثلي موضوعية الاتحاد الأوروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لاحظ المفتشون أن تنفيذ هذه التوصيات لا يزال جارياً وأنه سيستهني في الوقت المناسب على أساس الأولوية. وألقي الضوء على أهمية الاعتراف بالدور القيادي الذي تقوم به موضوعية الاتحاد الأفريقي وعلى تطور طابع البرنامج العشري. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الحاجة تدعو إلى زيادة تعليم مراعاة قضايا شاملة مثل نوع الجنس، والصحة، والثقافة والتكميل الإقليمي، بما في ذلك زيادة اشتراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية في البرنامج. ويجب أن يكون البرنامج قادرًا أيضًا على مواجهة القضايا الراهنة والعاجلة مثل الأزمات الغذائية وتغير المناخ.

- ٦٠ وهناك قضية أخرى أثيرت مع المفتشين هي الازدواج بين الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له. ورغم القرار المتخذ لإدماج برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هيأكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، لا تزال هناك أوجه ليس وعدم يقين وأحياناً تردد فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له وتقسيم العمل بينهما. وكان هناك توافق في الآراء بين المسؤولين الذين قابلهم المفتشون للإفاده بأن هذه الحالة تعوق تحقيق المواءمة بين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي واحتياجات وأولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له. واقتراح أن تكتفى موضوعية الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جهودهما لإتمام عملية إدماج برنامج الشراكة الجديدة في الاتحاد الأفريقي.

٦١ - ويعتقد المفتشون أن زيادة ومواصلة مواءمة آلية التنسيق الإقليمية والجموعات التابعة لها مع احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي - بما في ذلك احتياجات وأولويات اللجان التقنية المتخصصة التابعة له (المؤسسات الوزارية الأفريقية) - وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له ستسفران عن زيادة فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية وستؤديان في الوقت ذاته إلى تأكيد الدور القيادي لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وينبغي تعزيز مكتب الاتصال للأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، الذي يتتألف حالياً من موظفين اثنين، بشكل كاف وإشرافه على نحو وثيق في عملية التشاور والمتابعة والرصد.

٦٢ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام الجموعات التابع لها.

الوصية رقم ٥

ينبغي للأمين العام أن يكفل مواءمة آلية التنسيق الإقليمية ونظام الجموعات التابع لها على نحو سليم مع احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، مع مراعاة الدور القيادي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وتطور طابع البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بالتحديد بتطور وتتنفيذ احتياجات هذا البرنامج، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

دال - اعتماد تدابير أخرى لتعزيز آلية التنسيق الإقليمية ونظام الجموعات التابع لها

١- التخطيط والبرمجة المشتركة

٦٣ - أوصى اجتماع التشاور الثامن السنوي لآلية التنسيق الإقليمية بأن تقوم كل مجموعة من الجموعات المواضيعية التسع بإعداد خطة عمل ثلاثة لتوحيدتها في خطة عمل واحدة لآلية التنسيق الإقليمية وذلك لتمكينها من زيادة التركيز على النتائج والآثار. والمهدف من ذلك هو التشجيع على التخطيط والبرمجة والميزنة المشتركة لتوضيح الوجهة التي ستصل إليها آلية التنسيق الإقليمية، وتعزيز المساءلة وتقاسم المسؤوليات، ويسير تعبيئة الموارد وتعزيز عمليات التنفيذ والنتائج والأثر.

٦٤ - ولمتابعة هذا المقترن، عممت أمانة آلية التنسيق الإقليمية خطة عمل فوذجية على جميع منسقي الجموعات وطلبت إليهم إعداد وتقديم خطة عملهم. ورغم أهمية هذه العملية وتوافق آراء مشاركي الآلية في الاجتماع، لم يقدم سوى عدد صغير من الجموعات خطة عمل لها بأشكال متفاوتة في كثير من الحالات وبدورات برنامجية مختلفة، إلخ. ومن ثم، لم تكن أمانة آلية

التنسيق الإقليمية في وضع يسمح لها بتوحيد خطط عمل المجموعات المختلفة في خطة عمل واحدة لتكون آلية التنسيق الإقليمية الأساس للقيام بالتحطيط والبرمجة المشتركة وتبسيئها.

٦٥ - وبما أن دورات التخطيط والبرمجة والميزنة المختلفة وبرامج وخطط عمل وأولويات كل من المنظمات المشاركة في آلية التنسيق الإقليمية تؤثر سلباً على إمكانية التخطيط والبرمجة المشتركة، فقد أوضح كثير من المسؤولين الذين التقى المفتشون بهم الحاجة إلى قيام منسقي المجموعات المواضيعية التسع وغيرهم من أعضاء هذه المجموعات بزيادة تنسيق أولويات وبرامج وخطط عمل المنظمات التي يعملون لديها.

٦٦ - وتشجع المفتشون بمحاجة اتخاذ عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خطوة إلى الأمام في هذا الصدد بإضافة بند يتعلق بتقسيم الدعم "لتوحيد الأداء" وتعزيز التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة واتساق مؤشرات الأداء التي تستخدم كأساس لتقدير ورصد تنفيذ برامجها دعماً لأفريقيا. ويرحب المفتشون بهذه الجهود ويناشدون جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاقتداء بهذا المثال.

٦٧ - واقتصر كذلك أن تعكس هذه المواعنة أيضاً في خطط عمل واحتياجات الموظفين العاملين في كل من المنظمات المشاركة لدعم آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها، وهو ما ليس عليه الحال في كثير من المنظمات. وهذا ينشئ حالة لا تعرف فيها المنظمات المعنية بالقدر الكافي بأنشطة الموظفين لدعم آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها أو لا تعرف فيها على الإطلاق.

٦٨ - ويشارط المفتشون هذه الشواغل ويعيرون المقترنات المتعلقة بعملية المواعنة التي من شأنها أن تُيسّر التخطيط والبرمجة المشتركة، وأن تسفر من ثم عن زيادة اتساق آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها وقدرتها على العمل. وهذا من شأنه أيضاً أن يسهم إلى حد كبير في إنشاء إطار فعال للتقدير والرصد.

٦٩ - وأخيراً، علم المفتشون بأن عدم التزام منسقي المجموعات وغيرهم من الأعضاء على أعلى مستويات القيادة، فضلاً عن غياب رؤساء الوكالات عن اجتماعات المجموعات وآلية التنسيق الإقليمية، يؤثران سلباً على آلية التنسيق الإقليمية. ويتبع عن ذلك عدم وجود التزام مؤسسي، وقلة جداول اجتماعات المجموعات؛ عدم كفاية التمثيل في اجتماعات المجموعات؛ تدني مستويات الاستمرارية فيما يتعلق بالتمثيل والاتصال داخل المجموعة وداخل الوكالات والمنظمات؛ عدم قدرة المجموعات على تعبئة الموارد والالتزام بتوفير موارد مخصصة لتحطيط وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة؛ اللبس بشأن الجهة التي يتبعها تنفيذ القرارات؛ وعدم كفاية رصد وتقييم الأعمال والنتائج. وينبغي في رأي المفتشين التصدي لنقص الالتزام هذا من جانب منسقي المجموعات وغيرهم من الأعضاء على أعلى مستويات القيادة. ويودون أيضاً التشدد على أهمية تقديم قادة المجموعات ليصبحوا المنسقين الحقيقيين لأنشطة المجموعات لا مجرد الداعين إلى عقد اجتماعات المجموعات.

-٧٠ ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

الوصية رقم ٦

ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، أن يكفل قيام المنظمات المشاركة في آلية التنسيق الإقليمية بمواءمة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة وبرامج وخطط عملها وأولوياتها، حسب الاقتضاء، مع دورات التخطيط والبرمجة والميزنة وبرامج وخطط عمل وأولويات آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات التابعة لها وذلك لتسهيل التخطيط والبرمجة المشتركة وإنشاء إطار للتقدير والرصد.

-٢ تحسين الاتصال وتقاسم المعلومات داخل المجموعات وفيما بينها

-٧١ يشكل الاتصال وتقاسم المعلومات داخل المجموعات التابعة لآلية التنسيق الإقليمية وفيما بينها أمراً حيوياً لسير عملها بفعالية وكفاءة. وقد أحرز تقدم في هذا الصدد بفضل جهود جميع المشاركين في آلية التنسيق الإقليمية وأمانتها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا). وتأسست تماماً عملية عقد اجتماعات التشاور السنوية لآلية التنسيق الإقليمية وغيرها من اجتماعات المشاركين في الآلية، وتعتبر بمثابة محفل لإجراء المشاورات وتبادل المعلومات والدروس المستخلصة والمارسات الفضلى فيما بين المشاركين في آلية التنسيق الإقليمية؛ بدأ تنفيذ منهاج إدارة المعارف من جانب أمانة آلية التنسيق الإقليمية؛ وبوجه عام، تحسنت عملية الاتصال وتقاسم المعلومات داخل آلية التنسيق الإقليمية.

-٧٢ ومع ذلك، علم المفتشون أثناء اجتماعاتهم بأن عملية الاتصال وتقاسم المعلومات لا تزال بعيدة كل البعد عن بلوغ المستوى الأمثل. ويتعلق ذلك بالمعلومات الخاصة بجوانب تنظيم عمل المجموعات، مثلاً مشاطرة جداول اجتماعات المجموعات والمعلومات الخاصة بعمل ونتائج كل مجموعة. واعترف أيضاً بوجود أو جه قصور وتحديات فيما يتعلق بالاتصال وتقاسم المعلومات في تقارير عديدة أعدتها أمانة آلية التنسيق الإقليمية وفي تلك التي وضعها الخبراء الاستشاريون من الخارج.

-٧٣ وينبغي في رأي المفتشين أن تقوم كل منظمة من المنظمات المشاركة بتعيين جهة تنسيق عليا للتفاعل مع أمانة آلية التنسيق الإقليمية وغيرها من المنظمات المشاركة فيها. وهذا التدبير التنظيمي الذي اقترحه عدة مسؤولين يشتركون عن كثب في أنشطة آلية التنسيق الإقليمية وأنشطة المجموعات التابعة لها من شأنه أن ييسر ويسهم في تعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات داخل آلية التنسيق الإقليمية.

-٧٤ ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

التوصية رقم ٧

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعين جهات تنسيق عليا للتفاعل مع أمانة آلية التنسيق الإقليمية وغيرها من الجهات المشاركة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لتعزيز الاتصال وتقاسم المعلومات داخل الآلية.

٣- تفاعل آلية التنسيق الإقليمية مع فريق المديرين الإقليميين

-٧٥ هناك فريقان من المديرين الإقليميين في أفريقيا، أحدهما لأفريقيا الشرقية والجنوبية والآخر لأفريقيا الغربية والوسطى. وغرضهما هو توفير الدعم التقني للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ دعم وتأمين عملية البرمجة القطرية المشتركة بشكل جيد (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)؛ تقييم أداء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والإشراف عليهم؛ واستكشاف الحالات القطرية الصعبة وفض المنازعات، وما إلى ذلك. ويتألف فريق المديرين الإقليميين من ممثلين عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من يوحد مقر عملهم في منطقة كل منظمة ويكون هيكلهما من أمانة وجموعات تقنية وأفرقة استشارية.

-٧٦ ويتيح "الاتفاق الجامع" المبرم بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الذي يرأس أيضاً مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (الذي حل محل الاتفاق الاستراتيجي الموقع عليه عام ٢٠٠٠)، بشأن أفريقيا، الأساس للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفريق المديرين الإقليميين في أفريقيا. والاتفاق واسع النطاق ويعترف تحديداً "بالدعم المقدم إلى آليات التنسيق الإقليمية لتعظيم أوجه التكامل بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، وبالتعاون على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية ("اتساق الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، أوجه التأزير والتكميل بين آلية التنسيق الإقليمية وفريق المديرين الإقليميين"، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، توز/ يوليه ٢٠٠٨، ص ٢٢).

-٧٧ على أن هذا الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ والتفعيل، خاصة ما يتعلق منه بالاتصال والتنسيق بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفريق المديرين الإقليميين. ولاحظ المفتشون أثاء اجتماعاتهم أن لدى المشاركيين في آلية التنسيق الإقليمية معرفة محدودة بشأن فريق المديرين الإقليميين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والعكس بالعكس. وقلة الاتصال والتنسيق هذه تحول دون وجود أوجه تأزير وتفتح الباب أمام الازدواج، لا سيما وأن مجالات أنشطة فريق المديرين الإقليميين وآلية التنسيق الإقليمية متتشابهة. فعلى سبيل المثال، تتناول المجموعات التقنية التابعة لفريق المديرين الإقليميين في أفريقيا الشرقية والجنوبية قضايا تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والصحة، والأمن الغذائي، ونوع الجنس

وقضايا حقوق الإنسان وهي القضايا التي يتناولها أيضاً عدد كبير من المجموعات المواضيعية التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية^(٤٧).

- ٧٨ وقد نوقشت أيضاً هذه الثغرة القائمة في مجال الاتصال بين فريقي المديرين الإقليميين واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاجتماعين اللذين عقدهما فريقا المديرين الإقليميين في أفريقيا عام ٢٠٠٩ ووافق جميع الأعضاء بالإجماع على ضرورة وجود مشاركة أكبر مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقام فريق المديرين الإقليميين لأفريقيا الجنوبية والشرقية بالفعل بوضع استراتيجية في هذا الصدد، ويجري تقييم قدرة فريقي المديرين الإقليميين من جانب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات التنمية لتحديد الثغرات وكيفية خفضها. ويرحب المفتشون بهذه الجهود ولكنهم يعتقدون أن الأمر يستدعي اتخاذ تدابير أخرى لزيادة تنفيذ وتفعيل الاتفاق الجامع من أجل تعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بين الشركاء المعنيين.

- ٧٩ ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تيسير وتعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية من جهة، وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريقي المديرين الإقليميين من جهة أخرى.

الtosohia رقم ٨

ينبغي للأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان تنفيذ وتفعيل "الاتفاق الجامع" الموقع عليه بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ على نحو كامل لتسهيل وتعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية من جهة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريقي المديرين الإقليميين من جهة أخرى.

٤- تفاعل آلية التنسيق الإقليمية مع الآلية الأفريقية لاستعراض النظاراء

- ٨٠ إن الآلية الأفريقية لاستعراض النظاراء أداة للرصد الذاتي اتفقت عليها الحكومات الأعضاء المشاركة بشأن الالتزامات الواردة في الإعلان المتعلق بالديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة المؤسسات الذي اعتمد في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، زامبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠١^(٤٨). ووافقت لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الوثيقة الأساسية للآلية الأفريقية لاستعراض النظاراء وأقرها لاحقاً مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في ديربان، جنوب أفريقيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

(٤٧) انظر المرفقين الثاني والخامس بهذا التقرير.

(٤٨) تبلغ ميزانية الصندوق الاستثماري للآلية الأفريقية لاستعراض النظاراء ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، يسهم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ قدره ٢,٧٥ مليون دولار أمريكي. ويعد الصندوق الاستثماري الموظفين والأمانة وأنشطة الفريق وأمانة الآلية، بما في ذلك الاجتماعات ونشر التقارير. انظر E/AC.51/2008/5، الفقرة .٨٢.

والآلية الأفريقية لاستعراض النظارء آلية طوعية مفتوح باب الانضمام إليها أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، كان ٢٩ بلداً قد انضم رسمياً إلى الآلية الأفريقية لاستعراض النظارء بالتوقيع على مذكرة التفاهم. وأكَدَ عدد من المسؤولين في مفوضية الاتحاد الأفريقي الذين قابلتهم المفتشون عدم حصولهم على ما يكفي من الإحاطات والمعلومات المتعلقة بأنشطة الآلية الأفريقية لاستعراض النظارء.

-٨١ - ولم يكن لدى الآلية الأفريقية لاستعراض النظارء مقر عملها في ميدراند بجنوب أفريقيا، حتى تموز/يوليه ٢٠٠٨، مركز قانوني في جنوب أفريقيا. ويقوم مصرف التنمية للجنوب أفريقي بإدارة الحساب المصرفي للآلية الأفريقية لاستعراض النظارء بشأن معاملات مثل الرواتب، والسفر، وإيجار المكاتب والمنافع ذات الصلة. ووفقاً لما أفاد به عدد من مصادر الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي معالجة قضايا مهمة مثل الوجود القانوني للآلية الأفريقية لاستعراض النظارء في جنوب أفريقيا، والشفافية والمساءلة فيما يتعلق بعملها وتشغيلها، وعدم الامتثال للقواعد واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي، بشكل ملائم وحلها على وجه السرعة.

-٨٢ - وبالنظر إلى تماثل مجالات عمل المجموعة المعنية بالحكومة التابعة لآلية التنسيق الإقليمية وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض النظارء ومحدودية الاتصال والتنسيق بين هذين الكيانين، يعتقد المفتشون أن تقاسم المعلومات والخبرات ومشاورة الدروس المستخلصة بشكل منتظم ومتسلق أمر أساسى لتجنب الازدواج في العمل وتحقيق أوجه التأزر.

٥- مشاركة منظمة الأمم المتحدة بالكامل في آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها

-٨٣ - لا تشارك جميع مؤسسات منظمة الأمم المتحدة حتى الآن في آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها. ويسري ذلك على مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة الذي ليس هو من ثم عضواً في أية من المجموعات المواضيعية التسع رغم خبرته في قضايا الحكومة والسلم والأمن والتنمية البشرية، ورغم خبرته واشتراكه في حالات ما بعد التراع^(٤٩). وقد أفاد المسؤولون في مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة من جرت مقابلتهم بأن مكتبهم على استعداد للمشاركة في آلية التنسيق الإقليمية، ولكن ذلك يجب أن يقترن بتوفير موارد إضافية له للمساعدة في تزويد عملياته الميدانية بالحجم اللازم من خدمات الاستشارة التقنية لدعم المجموعات المواضيعية المعنية.

-٨٤ - والمنظمة الدولية للطيران المدني منظمة أخرى لا تشتراك في آلية التنسيق الإقليمية رغم أن خبرتها يمكن أن تكون ميزة للمجموعة المعنية بالهيكل الأساسية والتابعة لآلية التنسيق الإقليمية إذ إنها تتناول في جملة أمور قضايا النقل. وبالمثل، يمكن أن يسهم معهد الأمم المتحدة

(٤٩) رغم تمثيل مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في الاجتماعين الثامن والتاسع لآلية التنسيق الإقليمية.

لبحوث التنمية الاجتماعية في عمل آلية التنسيق الإقليمية كعضو في المجموعة المعنية بالمسائل الاجتماعية والتنمية البشرية.

- ٨٥ - وعليه، يشارط المفتشون الرأي الذي مفاده أن مشاركة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في آلية التنسيق الإقليمية وحضورهم اجتماعاً لها السنوية على أعلى المستويات أمر يمكن أن يعود بالفائدة على جميع الأطراف. وهذا من شأنه أن يساعد في رفع مستوى الخبرة التقنية للآلية وأن ينشئ أوجه تآزر أخرى في إطار الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

- ٨٦ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها.

التوصية رقم ٩

ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، أن ينشد جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في آلية التنسيق الإقليمية وحضور اجتماعاً لها السنوية على أعلى المستويات لزيادة رفع مستوى الخبرة التقنية للآلية وإنشاء أوجه تآزر أخرى في إطار الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

هاء - تعزيز تنسيق واتساق منظومة الأمم المتحدة على المستوى دون الإقليمي

١- إنشاء آليات تنسيق دون إقليمية على نطاق المنظومة

- ٨٧ - إن آلية التنسيق الإقليمية قائمة على المستوى الإقليمي كآلية تنسيق على نطاق المنظومة ولكن ليست هناك آلية كهذه على المستوى دون الإقليمي. وشدد أعضاء آلية التنسيق الإقليمية على ضرورة إنشاء آلية كهذه منذ اجتماع التشاور السابع السنوي الذي عقدوا في أديس أبابا عام ٢٠٠٦^(٣٠). ويسيراً لزيادة المواجهة بين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي/برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأولويات وزيادة استهدافها وبين الرؤية على المستوى دون الإقليمي، أوصي بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا، بالتشاور مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بتنسيق المناقشات التي تتناول

(٥٠) ECA/NRID/RCM/7/2، القسم ٢-٣؛ ECA/NRID/RCM8/2007/1، الفصل الثالث، القسم باء-٢؛ . ECA/NRID/08/27، القسم ٣-٢.

احتياجات الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثمانى في أفريقيا، وهي العناصر والأدوات الرئيسية لتحقيق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي^(٥١).

- ٨٨ - وشملت الصعوبات التي تم تعينها خلال هذه المشاورات والمناقشات، في جملة أمور، تعدد وتدخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية مما يصعب تأسيس الآلية عليها؛ تفاوت المهام كل الأساسية للوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقطبية حيث إن ليس لدى العديد من منظمات الأمم المتحدة وجود دون إقليمي، بل وجود إقليمي ووطني؛ اختلاف تفاهن الجهات صاحبة المصلحة للمناطق دون الإقليمية في أفريقيا؛ والافتقار إلى قدرات وموارد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للتنسيق دون الإقليمي. وشوطرت هذه الشواغل على نطاق واسع أثناء المناقشات التي أجرتها المفتشون مع المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة وشركائها الأفارقة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الأوروبية.

- ٨٩ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦٠ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وال الصادر في أعقاب تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا^(٥٢)، قدم الأمين العام تقريره بعنوان "تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا"^(٥٣) واستكمل هذا التقرير باستعراض شامل أجراه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لإعادة تنظيم اللجنة بحيث يتسم لها التغلب على التحديات التي تواجهه أفريقيا بشكل أفضل. وفي القرار ٢٠٨/٦٢، أعادت الجمعية العامة التأكيد على ضرورة تعزيز قدرات اللجان الإقليمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وال الحاجة إلى وجود تنسيق وتعاون أوسع وأكثر فعالية فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على هذين المستويين.

- ٩٠ - ويؤيد المفتشون بشدة مساعي الإصلاح هذه وينبغى في رأيهم أن يعجل الأمين العام بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة لتعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وتقدم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وترد الإشارة أيضاً إلى التوصيتين ٣ و ٤ أعلاه.

(٥١) اتحاد المغرب العربي؛ السوق المشتركة لشرق وجنوبي أفريقيا؛ دول تجمع الساحل والصحراء؛ جماعة شرق أفريقيا؛ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

(٥٢) A/60/120. لدى الجماعة الاقتصادية لأفريقية خمسة مكاتب دون إقليمية واقعة في ياوندي (وسط أفريقيا)، كيغالي (شرق أفريقيا)، طنجة (شمال أفريقيا)، لوزاكا (جنوب أفريقيا) ونيامي (غرب أفريقيا).

(٥٣) A/61/471

٩١ - وبالمثل، وفيما يتعلق باقتراح إنشاء آلية تنسق دون إقليمية على نطاق المنظومة داخل إطار آلية التنسيق الإقليمية، يرى المفتشون، للأسباب الوارد ذكرها في الفقرات أعلاه، أنه ينبغي الإسراع بالعملية وإتمامها في أسرع وقت ممكن.

٢- إدماج الجماعات الاقتصادية الإقليمية في آليات التنسيق دون الإقليمية على نطاق المنظومة

٩٢ - يتوقع أن تكون الجماعات الاقتصادية الإقليمية الشماي في أفريقيا، باعتبارها العناصر والأدوات الرئيسية لتحقيق التكامل الإقليمي وتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثق عن الاتحاد الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي شريكية مهمة للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد تأسس التفاعل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة على أساس ثنائي بين المكاتب الإقليمية أو دون الإقليمية التابعة للمنظمات المعنية، من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المعنية الممثلة من جانب المنسقين المقيمين، أو من خلال المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٩٣ - وعلم المفتشون خلال المشاورات التي أجروها مع المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية بوجود علاقات عمل سليمة مع منظومة الأمم المتحدة. واكتشفوا مع ذلك قلة معرفة الجماعات الاقتصادية الإقليمية بعمل آلية التنسيق الإقليمية والجموعات التابعة لها. وينبغي في رأيهم زيادة إشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية في عمل وأنشطة آلية التنسيق الإقليمية مع مراعاة دورها الهام في عملية التكامل الإقليمي وتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثق عن الاتحاد الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي. وهذا من شأنه أن يكفل مراعاة احتياجات وأولويات الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالقدر الكافي.

٩٤ - وكثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لها وجود إقليمي أو دون إقليمي ليس معتمدًا رسميًا لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في منطقة كل منها أو في المنطقة دون الإقليمية التابعة لها ولكن المفتشين يعتقدون بشدة أنه ينبغي اعتمادها من خلال مكاتبها الإقليمية/دون الإقليمية لتيسير التفاعل والتنسيق والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٩٥ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصيتين التاليتين إلى تعزيز فعالية وكفاءة واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٠ التوصية رقم

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا على نحو وثيق في عمل وأنشطة آلية التنسيق الإقليمية ونظام الجمouقات التابع لها لتنعكس احتياجات وأولويات الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشكل منسق في إطار آلية التنسيق الإقليمية.

النوصية رقم ١١

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تشجيع جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الاعتماد، حسب الاقتضاء وبالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية وفرق المديرين الإقليميين، من خلال مكاتبها الإقليمية/دون الإقليمية لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، وذلك من أجل تيسير التعاون والتنسيق والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

- ٩٦ - وأثرت قضايا أخرى في هذا الصدد مثل تعدد الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتدخل العضوية فيها وهو ما لا يتفق دائماً مع المناطق دون الإقليمية الجغرافية الخمس في أفريقيا^(٥٤)، ومحدودية قدرات وموارد كثير من الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتبر عائق لسير عملها وتفاعلها وتعاونها بفعالية مع منظومة الأمم المتحدة. وبذلت محاولات جديدة لتعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز التنسيق والتعاون بينها كما يدل على ذلك الاجتماع المشترك الذي عقدته جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في واغادوغو في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأعلن عن وجود رؤية مشتركة وأعيد التأكيد على ضرورة قيام الجماعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذ برامجها من خلال برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعزيز علاقتها وتعاونها مع جميع الشركاء وربط عملها إلى حد أكبر بالأهداف الإنمائية للألفية والتركيز على التنفيذ.

- ٩٧ - ومع ذلك، أعرب عدد من مثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية من قابلهم المفتشون عن خيبة أملهم وانشغالهم إزاء تكرار المسألة المتعلقة بعدد وأعضاء الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي ينبغي تبسيطها فيرأيهم لتنتفق مع المناطق دون الإقليمية الجغرافية الخمس في أفريقيا. ويشارط المفتشون هذا الرأي لأن تبسيط إجراءات الجماعات الاقتصادية الإقليمية على النحو المقترن سبوضح الحالة وسيساعد في تعزيز التكامل الإقليمي علاوة على دورها المخوري في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبع عن الاتحاد الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي تنفيذاً على نحو يتسم بالاتساق والفعالية والكافأة.

رابعاً - تعزيز الاتساق على المستوى القطري

- ٩٨ - تمثل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي يتولى المنسقون المقيمون رئاستها، آليات التنسيق الرئيسية على المستوى القطري. ويتم توجيهها من جانب إطار التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للذين يتفقان مع الأولويات الوطنية لكل

(٥٤) في كثير من الحالات، تتألف الجماعات الاقتصادية الإقليمية الشمالي من بلدان أعضاء تنتهي إلى العديد من المناطق دون الإقليمية الجغرافية الخمس في أفريقيا، وتتألف واحدة منها من نصف عدد جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تنتهي إلى جميع المناطق دون الإقليمية باستثناء منطقة واحدة دون إقليمية.

منهما ويخضعان لمسؤولية البلدان المستفيدة. ومع أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية لا توجد في جميع البلدان الأفريقية، هناك الآن أكثر من ٤٥ منها ونحو ٥٢ منسقاً إقليمياً يعملون في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في أفريقيا أربعة من البلدان الشمانية الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء"^(٥٥) ومعظم البلدان التي بدأت تنفذ المبادرة بنفسها (مثل بوتسوانا ومالي ومالاوي). وتلتقي أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمسنون الإقليميون الدعم من فريقي المديرين الإقليميين لأفريقيا ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تيسير وتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظمة وتكامل الجوانب التنفيذية على المستوى القطري.

- ٩٩ - ونظراً إلى عمليات الإصلاح الجارية وتعدد الاستعراضات والتقييمات التي أجريت لتعزيز اتساق وفعالية وكفاءة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على المستوى القطري^(٥٦)، يركز هذا التقييم لوحدة التفتيش المشتركة على عدد من القضايا المختارة التي تبدو جديرة بالاهتمام في نظر المفتشين.

الف - تعزيز الملكية والقيادة الوطنية

- ١٠٠ - لقد سلمت قرارات عديدة الخذلها الجمعية العامة بأن الملكية والقيادة الوطنية هما المبدأ التوجيهي لجميع الأنشطة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري^(٥٧) وأعادت التأكيد على ذلك هي والبلدان المستفيدة وشركاء أفريقيا في التنمية. وهذا من شأنه أن يكفل أيضاً تناول منظومة الأمم المتحدة الاحتياجات والأولويات الحددة للبلدان المستفيدة والإسهام من ثم في زيادة إدماج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وزيادة فعاليته. وفي هذا الصدد، شدد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق في عام ٢٠٠٥ على أن "الجهد الذي تبذله المنظومة لدعم برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يجب أن يتواصل وأن يكون استباقياً وأن يراعي على الدوام ملكية أفريقيا للبرنامج"^(٥٨). وفي الوقت ذاته، تترتب على الملكية والقيادة الوطنية مسؤوليات ومساءلة أكبر من جانب الحكومات المستفيدة.

- ١٠١ - ويرحب المفتشون بالتقدم المحرز في الحفاظ على ملكية وقيادة الحكومات المستفيدة، لا سيما من خلال تطبيق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويلاحظون أيضاً أن تفعيل وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من جانب أفرقة الأمم المتحدة

(٥٥) ترتانيا، الرئيس الأخضر، رواندا وموزامبيق.

(٥٦) انظر A/62/73-E/2007/52، A/61/836، A/61/837، A/61/583، A/59/387، A/61/582، A/56/320، A/56/321، E/2008/60.

(٥٧) انظر على سبيل المثال القرار ٦٢/٢٠٨، الفقرة ١٠، وبيان البلدان المشاركة في البرامج النموذجية "توحيد الأداء"، التي اعتمدت في مابوتو في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، الفقرات ١٣-١٧، المتاحة على الموقع <http://www.undg.org/docs/9917/Maputo-Seminar-of-the-Programme-Pilot-Countries-on-Delivering-as-One-Summary.pdf>.

(٥٨) CEB/2005/1، الفقرة ١٣.

القطري يسهمان في زيادة إشراك الحكومات المستفيدة التي تتفاعل الآن وتقيم اتصالات مع المنظومة عن طريق أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي يرأسها المنسقون المقيمون بدلاً من التعامل مع منظومة أمم متعددة مجزأة ومتعددة الأوجه.

١٠٢ - ولن كانت السلطات المستفيدة في معظم البلدان تشارك نوعاً ما في تطوير وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإن هذا ليس هو الوضع في جميع البلدان الأفريقية، خاصة في الحالات التي لا يدخل فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جميع البرامج القطرية. وبالمثل، هناك عقبات تتعرض لها الملكية والقيادة الوطنية في البلدان التي لا ينفذ فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وختاماً، يود المفتشون التشدد على أن الملكية والقيادة الوطنية تستخدمان أيضاً كوسيلة تناولها منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان الأفريقية المستفيدة، بما في ذلك تعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية فيما يتعلق بإدارة وتنفيذ ورصد وتقدير البرامج والمشاريع داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ذي الصلة، كما أوصى بذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة المععنون "التنفيذ الوطني لمشاريع التعاون التقني" (JIU/REP/2008/4) ^(٥٩).

١٠٣ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز الملكية والقيادة الوطنية فيما يتعلق بالأنشطة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة لدعم أفريقيا على الصعيد القطري.

الـ ١٢ التوصية رقم

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ضمان إشراك الحكومات الأفريقية المستفيدة على نحو وثيق في تطوير وتنفيذ ورصد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وذلك من أجل دعم الملكية والقيادة الوطنية وتمكين منظماتها من معالجة الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان المستفيدة، بما في ذلك تعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية.

باء - تعزيز قدرات فريق المديرين الإقليميين ^(٦٠)

٤ - يؤدي فريق المديرين الإقليميين في أفريقيا - فريق المديرين الإقليميين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وفريق المديرين الإقليميين لأفريقيا الغربية والوسطى - دوراً مهماً لدعم

^(٥٩) انظر التوصيات ٥ و ٦ و ٧.

^(٦٠) بدأ تطبيق مفهوم فريق المديرين الإقليميين رسميًّا عام ٢٠٠٥ بقيام فريق المديرين الإقليميين الرائد لشرق أفريقيا/الجنوب الأفريقي بالتصدي "للتهديد الثلاثي" المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والأمن الغذائي وضعف القدرة. ومنذ ذلك الوقت، تطور نطاق ولاية فريق المديرين الإقليميين حول عصررين رئيسيين هما برامج الدعم المساعدة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والرقابة المنسقة للمنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وجرى أيضاً في بعض الحالات إدراج بنود تتعلق بتقديم الدعم في حالة الأزمات/الطوارئ، والأهداف الإنمائية للألفية وقضايا مثل "تحديد معلم الخبرة" في جدول الأعمال.

أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مناطق كل منها للمضي قدماً ببرنامج الأمم المتحدة المعنى بالاتساق وتعزيز البرمجة الاستراتيجية وتبعة الموارد وبناء الشراكات. ويتولى فريق المديرين الإقليميين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أيضاً إجراء تقييم أداء سنوي للمنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتقوم أفرقة الإدارة الإقليمية التابعة له ببعثات رقابة وواسطة في بلدان وهيئات إقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٠٥ - وعلم المفتشون أثناء المشاورات التي أجروها مع ممثل أفرقة الأمم المتحدة القطرية المختلفة بأن ليس لدى فريق المديرين الإقليميين، رغم وظيفتهم الأساسية على الصعيد القطري، القدرات والموارد اللازمة للاضطلاع بهذا الدور على نحو مناسب. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى عمليات الإصلاح الجارية على نطاق واسع وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تم إنشاؤها هي ونظام المنسق المقيم في آونة حديثة نسبياً.

١٠٦ - ولذلك يعتقد المفتشون أن تقوية فريق المديرين الإقليميين في أفريقيا وتزويدهما بموارد أكبر، بما في ذلك مشاركة الشركاء الأفريقيين مثل الاتحاد الأفريقي، من شأنهما أن يسهمما مساهمة كبيرة في المضي قدماً بتحقيق الاتساق والتتنسيق على نطاق المنظومة على المستوى القطري، وتعزيز أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسق المقيم في منطقة كل منهم. وما ينبغي أخذه أيضاً في الاعتبار هو أن برامج قطرية عديدة لا تقتصر على بلد بعينه، وإنما لها أيضاً بعد دون إقليمي أو بعد إقليمي، مثل برامج مكافحة الاتجار التي يتبعها بحكم طبيعتها الحدود الوطنية، علمًا بأن ذلك ينطبق أيضاً على برامج الصحة والبيئة أو برامج التجارة وبرامج التنمية الصناعية. ومن شأن تنسيق العمل مع اللجنة الاقتصادية للأفريقيا أن يتيح لفريق المديرين الإقليميينأخذ البعدين دون الإقليمي والإقليمي في الاعتبار^(٦١). وينبغي مراعاة ملاحظات ونتائج تقييم قدرة فريق مديرى الإقليميين في أفريقيا، الذي يقوم به حالياً مكتب تنسيق عمليات التنمية.

١٠٧ - وفي رأي المفتشين، ينبغي كذلك مشاطرة الخبرات والدروس المستخلصة على الصعيد القطري فيما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية المختلفة، وتمديد هذه العملية لتشمل البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء" والبلدان التي تبدأ هذه المبادرة بنفسها في أفريقيا، وتناولها من جانب فريق المديرين الإقليميين في أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ومع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد العالمي. وترد الإشارة أيضاً في هذا الصدد إلى التوصية رقم ٨ المذكورة أعلاه.

١٠٨ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

(٦١) انظر أيضاً التوصية رقم ١٠ الواردة في الوثيقة JIU/REP/2008/4.

التوصية رقم ١٣

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة زيادة قدرات وموارد فريقي المديرين الإقليميين في أفريقيا، بما في ذلك، حسب الأقتضاء، بإعادة وزع الموارد، لضمان فعالية سير عملهما في سياق عمليات الإصلاح الجارية على نطاق واسع لتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة على المستوى القطري.

جيم - المواءمة بين دورات التخطيط والبرمجة والميزنة

١٠٩ - ثمة قضية أخرى أثيرة أثناء المناقشات التي أجرتها المفتشون هي الحاجة إلى زيادة مواءمة دورات التخطيط والبرمجة والميزنة لمؤسسات منظومة الأمم العاملة في بلد كل منها. وقد أحرز تقدم في مجال التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة على المستوى القطري من خلال أطر عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية، ولكن الأمر لا يزال يتطلب مع ذلك بذل المزيد من الجهد لزيادة ربط البرامج القطرية للمنظمات فرادى بأطر عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية وتنسيق دوراها في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة. وهذا من شأنه أن يتيح الأساس لزيادة توسيع نطاق البرمجة المشتركة وإنشاء إطار مشترك للرصد والتقييم. كما أن من شأنه أن ييسر تعبئة الموارد.

١١٠ - هذا فضلاً عن أن تنسيق دورات التخطيط والبرمجة والميزنة سيسمح بتبسيط شروط تقديم التقارير. وقد علم المفتشون أن عدداً من الحكومات المستفيدة بناءً على تقارير العديدة التي تقدمها المنظمات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. فتحسين المواءمة على نطاق المنظومة بين دورات التخطيط والبرمجة والميزنة حول أطر عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية سيتيح تبسيط ترتيبات وضع التقارير، أو توفير ترتيب مشترك لذلك، لصالح البلدان المستفيدة بشأن الأنشطة التي تنفذ على الصعيد القطري.

١١١ - ورغم حالات القصور والتحديات القائمة، أحرز تقدم فيما يتعلق بالتدابير التي وضعت لتكون منظومة الأمم المتحدة منظومة تتسم بقدر أكبر من التنسيق والاتساق. وفي هذا الصدد، يرحب المفتشون بالعمل الذي اضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق لدعم تعزيز توحيد الإجراءات والممارسات الإدارية والمالية وتلك المعامل بها لوضع الميزانية، مثلاً بتطوير الممارسات التجارية المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة. هذا فضلاً عن أن أطر عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية وتنفيذ نهج "توحيد الأداء" في البلدان الأفريقية الرائدة والبلدان التي بدأت تنفذ النهج بنفسها في أفريقيا يسهمان مساهمة كبيرة في زيادة تنسيق واتساق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١١٢ - وعلاوة على ذلك، علم المفتشون بأن البرجعة المشتركة في تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية آخذة في الزيادة، رغم أنها لا تزال محدودة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك البرامج التي تنفذ في عدة بلدان أفريقية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب تحت إرشاد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، وبرامج تعليم مراعاة المنشور الجنسي التي تنفذ برئاسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى تحسين مواءمة دورات التخطيط والبرجعة والميزنة للبرامج القطرية التي تنفذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع أطر عمل الأمم المتحدة ذات الصلة للمساعدة الإنمائية.

١١٣ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية.

الوصية رقم ١٤

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان زيادة مواءمة دورات التخطيط والبرجعة والميزنة للبرامج القطرية التي تنفذها في أفريقيا داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكل منها وذلك لتوسيع نطاق البرجعة المشتركة إلى حد أكبر وإنشاء أطر مشتركة للرصد والتقييم فضلاً عن تبسيط ترتيبات تقديم التقارير على المستوى القطري.

١١٤ - كما تدعو الحاجة إلى زيادة مواءمة دورات التخطيط والبرجعة والميزنة للبرامج القطرية مع دورات التخطيط والبرجعة والميزنة للبرامج دون الإقليمية والإقليمية لزيادة التنسيق والاتساق على هذه المستويات الثلاثة. ويدرك المفتشون أن اختلاف مصادر التمويل ودورات المشاريع وآليات الإبلاغ سُيصعب في حالات كثيرة تنسيق تنفيذ المشاريع القطرية والمشاريع الإقليمية/دون الإقليمية ما لم تكن هناك مواءمة سليمة. ويتسنم ذلك بأهمية لأن للمشاريع الوطنية في معظم الحالات بعداً إقليمياً/دون إقليمي مثل التجارة والتهريب عبر الحدود أو التخلص من النفايات عبر الحدود.

١١٥ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فعالية وكفاءة واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية.

الوصية رقم ١٥

ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان مواءمة دورات التخطيط والبرجعة والميزنة للبرامج القطرية في أفريقيا مع دورات التخطيط والبرجعة والميزنة للبرامج الإقليمية ودون الإقليمية لزيادة التنسيق والاتساق.

دال - تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

١١٦ - إن المفهوم العام للإدارة القائمة على النتائج هو أنها نهج دورة الحياة للإدارة، ودمج الاستراتيجية، والأفراد، والموارد، والعمليات والمقاييس لتحسين عملية صنع القرار، والشفافية، والرصد والمسائلة. ويركز نهج الإدارة القائمة على النتائج الذي دعت له وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2004/5) على تحقيق نتائج، وقياس الأداء، والتعلم والتغيير.

١١٧ - وفي عام ٢٠٠٤، أحدثت وحدة التفتيش المشتركة مجموعة تقارير بشأن نهج الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك إطار مرجعي لتنفيذها (JIU/REP/2004/6، JIU/REP/2004/5)، JIU/REP/2004/7 و JIU/REP/2004/8). دعا مجلس الرؤساء التنفيذيين المعين بالتنسيق "جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الموافقة على الإطار المرجعي الذي وضعته وحدة التفتيش المشتركة للإدارة القائمة على النتائج واستخدامه كمقدمة لتنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج" في كل منها^(٦٢). ووافقت الجمعية العامة لاحقاً على الإطار المرجعي الذي وضعته وحدة التفتيش المشتركة لنهج الإدارة القائمة على النتائج^(٦٣).

١١٨ - وتفهم وحدة التفتيش المشتركة الإدارة القائمة على النتائج على أنها نهج إدارة يركز على النتائج، واستراتيجية إدارة واسعة هدفها هو تغيير طريقة عمل الوكالات باعتبار أن التوجه الرئيسي هو تحسين الأداء (تحقيق النتائج)^(٤). ومن بين الوسائل الرئيسية المستخدمة في نهج الإدارة القائمة على النتائج إعداد الأهداف (النتائج)، واختيار مؤشرات قياس التقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف؛ تحديد أهداف صريحة لكل مؤشر للحكم على الأداء؛ جمع البيانات المتعلقة بالنتائج بشكل منتظم لرصد الأداء؛ استعراض النتائج الفعلية بالنسبة للأهداف وتحليلها والإبلاغ عنها؛ دمج التقييمات لتقديم معلومات تكميلية عن الأداء؛ واستخدام المعلومات المتعلقة بالأداء لأغراض المساءلة والتعلم وصنع القرار.

١١٩ - وقد اعتمد معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نهج الإدارة القائمة على النتائج وهي بقصد تعزيزه في المقر والموقع الميداني على السواء. ويُسترشد في تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري، بما في ذلك في أفريقيا، بكتيبات الإدارة القائمة على النتائج التي وضعتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبالمبادئ التوجيهية التي وضعتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إعداد التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تتضمن إرشادات بشأن هيكل ومحنتي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبشأن تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري، بما في ذلك مصروفه لتفعيل نهج الإدارة القائمة على النتائج.

(٦٢) CEB/2005/HLCM/R.6

(٦٣) القرار ٦٠/٢٥٧ الذي يؤكد الفقرة ٢٤٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورها الخامسة والخمسين.

(٤) انظر ٦/REP/2004/6، الإطار رقم ١: مفهوم وتعريف الإدارة القائمة على النتائج.

١٢٠ - ورغم التقدم المحرز في تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تفتقر النهج المختلفة للإدارة القائمة على النتائج إلى التنسيق في سائر أنحاء منظومة الأمم المتحدة مما يؤثر سلباً على استخدامه على الصعيد القطري، بما في ذلك في أفريقيا. وقد عينت أوجه قصور ومشاكل كثيرة بشأن تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري في الاستعراضات التي أجرتها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة المعنى بالتقدير^(٦٥). ومن ضمن القضايا المثيرة للقلق "كثرة الحالات التي لا تكون فيها نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نتائج محددة وقابلة للقياس ويمكن تنفيذها ذات صلة وملزمة زمنياً بالقدر الكافي^(٦٦)؛ اختلاف مصطلحات الإدارة القائمة على النتائج والنهج المستخدمة بصددها؛ عدم تمييز معظم الكتيبات التي وضعتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن الإدارة القائمة على النتائج بين نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونتائج المنظمات المعنية؛ عدم كفاية مصفوفات نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط الرصد والتقييم ذات الصلة بها وعدم تفعيلها في حالات كثيرة وعدم السيطرة عليها بما فيه الكفاية على جميع المستويات؛ عدم توافر معلومات وتقديرات شاملة وكافية ومعدة في الوقت المناسب عن حالة تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وعدم تنفيذ أدوار ومسؤوليات رصد نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإبلاغ عنها بشكل كامل بعد^(٦٧).

١٢١ - وشاطر المسؤولون الذين جرت مقابلتهم أثناء البعثات التي قام بها المفتشون عدداً من هذه الشواغل أيضاً. وبالنظر إلى أوجه القصور هذه ورغم التقدم المحرز في تعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج داخل كل منظمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يرى المفتشون أن الحاجة تدعوا إلى تعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج على الصعيد القطري لوضع نهج منسق للإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفريقيا. فتنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج تنفيذاً مشتركاً ومتزناً

انظر "Results based management at country level: systemic issues that prevent good UNDAF" results and the use of UNDAF results information", paper presented to the Working Group on Programming Policy, UNDG, 2 September 2008; UNEG, "The Role of Evaluation in Results-Based Management (RBM)", UNEG, 5 February 2007 (٦٥)

النتائج محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها ذات صلة وملزمة زمنياً؛ انظر أيضاً مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والمبادئ التوجيهية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إعداد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الأمم المتحدة، شباط/فبراير ٢٠٠٧ (٦٦).

انظر "Results Based Management at country level: Systemic issues that prevent good UNDAF" results and the use of UNDAF results information", paper presented to the Working Group on Programming Policy, UNDG, 2 September 2008; UNEG, "The Role of Evaluation in Results-Based Management (RBM)", UNEG, 5 February 2007 (٦٧)

على الصعيد القطري بحيث لا يقتصر على منظمة بعفردها وإنما يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها من شأنه أن يجعله مسؤولاً مسؤولية جماعية عن تنفيذ نتائج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة الاستعراضات ذات الصلة التي أجرتها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة المعنى بالتقييم^(٦٨) وكذلك مجموعة التقارير التي أعدتها وحدة التفتيش المشتركة بشأن هج الإدراة القائمة على النتائج^(٦٩).

١٢٢ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تعزيز فتح الإدراة القائمة على النتائج على المستوى القطري فيما يتعلق بتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفريقيا.

الوصية رقم ١٦

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظمات المعاشرة لمنظمة الأمم المتحدة أن تعيد تأكيد التزامها بالإدارة القائمة على النتائج وأن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المعاشرة لمنظمة الأمم المتحدة تنسيق أفضل ممارسات آلية التنسيق الإقليمية لديهم للتوصل إلى وضع فتح مشترك للإدراة القائمة على النتائج على المستوى القطري لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفريقيا.

هاء - تعزيز إمكانية التنبؤ بالمعونة وتمويلها

١٢٣ - من الشروط الأساسية لكي تكون منظومة الأمم المتحدة فعالة ومنسقة ومتسقة على الصعيد القطري توفير تمويل كاف ومنظور وفي الوقت المناسب ومتعدد السنوات. وصرح الفريق الرفيع المستوى المعنى بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد "أنه إذا أريد للأمم المتحدة أن تعمل بمزيد من الاتساق والفعالية على الصعيد القطري والعالمي على السواء، ينبغي إدخال تغييرات كبيرة على طريقة إدارة الأموال التي يقدمها المانحون. ذلك أن أنماط التمويل الحالية في الأمم المتحدة مجرّأة إلى حد كبير وغير منظورة وتقيدها بنود تخصيص أكثر من اللازم، وهو ما شجع على الازدواجية وحال دون تحقيق الفعالية. وهذا يحد من قيام الأمم المتحدة والبرامج القطرية باتخاذ قرارات استراتيجية ويقوض مبادئ تعددية الأطراف والملكية القطرية"^(٧٠). وهذه الشواغل التي تؤثر سلباً على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا قد أبديت أيضاً على نطاق واسع من جانب المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة وشركائهم الإنمائيين في أفريقيا أثناء المناقشات والاجتماعات التي عقدتها المفتاشون.

(٦٨) المرجع ذاته.

(٦٩) انظر الفقرة ١١٧ أعلاه.

(٧٠) A/61/583، تقرير الفريق الرفيع المستوى المعنى بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة، موجز.

١٢٤ - ولواجهة أوجه القصور هذه والثغرات، بذلت جهود كثيرة لتحسين إمكانية تبني منظومة الأمم المتحدة بتمويل الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك تطبيق أطر توويل متعددة السنوات؛ إنشاء صناديق مواضيعية لمعالجة قضايا محددة شاملة لعدة قطاعات؛ اعتماد مفهوم التمويل الطوعي الأساسي التفاوضي، وزيادة المواعنة بين الموارد الخارجية عن الميزانية وأولويات البرامج الرئيسية للمنظمة والبلد المعنى من خلال أطر استراتيجية قطاعية؛ وإنشاء حسابات تكميلية من الميزانية العادية لإتاحة تبرعات إضافية للميزانية العادية^(٧١). وثمة نهج ابتكاري آخر هو إنشاء "صناديق جمعة" كما في حالة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ^(٧٢) على الصعيد العالمي والصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية^(٧٣) وصناديق الطوارئ^(٧٤) على الصعيد القطري، التي أفاد بأنها آلية أكثر فعالية وقائمة على الاحتياجات لتمويل أنشطة الطوارئ الإنسانية. وتطبيق أطر ميزانية واحدة في البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء" وسيلة يمكن بها أيضاً تعبئة الموارد بشكل مشترك ومتسق على الصعيد القطري وربما تؤمن جزءاً من احتياجات توويل أنشطة البرامج ذات الأولوية في برنامج واحد/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لصالح منظمات الأمم المتحدة العاملة في البلد.

١٢٥ - وفي رأي المفتشين أن اتساق وفعالية وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا على الصعيد القطري أمر يحتاج إلى توويل كاف ومنظور يغطي عدة سنوات ويعتمد عليه بشدة. وهم يرحبون بالجهود الكبيرة التي بذلتها منظمات وصناديق وبرامج كثيرة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة لرفع مستوى توويل الميزانية الأساسية/العادية باتجاه نهج مختلفة وابتكارية في كثير من الحالات. ومع ذلك، يعتقد المفتشون أن الحالة لا تزال بعيدة عن المستويات المثلثة. فعلى سبيل المثال، حتى الجمعية العامة في القرار ٢٠٨/٦٢ "البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي في وسعها أن تزيد كثيراً من تبرعاتها لميزانيات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية/العادية، وبخاصة صناديقه وبراجمه ووكالاته المتخصصة، على أن تفعل ذلك، وتسمم على أساس متعدد السنوات بطريقة مستمرة يمكن التنبؤ بها".^(٧٥).

١٢٦ - ولما كان هناك ترابط شديد بين توافر التمويل الكافي والمنظور والمتعدد السنوات، من جهة، والاتساق والفعالية من جهة أخرى، ونظراً إلى أن توافر التمويل شرط أساسي لتحقيق الاتساق والفعالية، فإن مسألة التمويل الكافي والمقدم في الوقت المناسب والمنظور

(٧١) انظر A/62/73-E/2007/52، الفقرات ٤٥-٤٥.

(٧٢) انظر www.ochaonline.un.org/cerf.

(٧٣) انظر على سبيل المثال The Sudan Common Humanitarian Fund at www.undp.org/mdtf/sudan/overview.shtml

(٧٤) انظر OCHA guidelines for ERFs, available for example at

<http://ochaonline.un.org/indonesia/AppealsFunding/EmergencyResponseFund/tabid/3319/language.e/en-US/Default.aspx>

(٧٥) الفقرة ١٩.

والمتعدد السنوات تتطلب، بوجه خاص، من منظومة الأمم المتحدة وأجهزها إدارتها عناءً جديدة ومستمرة. وفي هذا الصدد، تحدّر الإشارة إلى أن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الذي أصدره وزراء البلدان المتقدمة والبلدان النامية في آذار/مارس ٢٠٠٥ قد دعا أيضًا إلى زيادة مواعيضة المعونة مع أولويات ونظم وإجراءات البلدان المستفيدة وإلى القضاء على ازدواج الجهد وتبثّرها^(٧٦). وأعيد التأكيد على ذلك في خطة عمل أكرا التي اعتمدت في منتدى أكرا الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وبالنظر أخيراً إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والاضطرابات المالية وما ترتب من آثار ضار على تمويل التنمية، يلزم القيام على وجه السرعة بالتخاذل تمهّدات جديدة وبذل جهود ضخمة ومنسقة واتّهاج نحو ابتكارية لضمان استدامة المعونة منعاً "لوقوع كوارث جديدة" بفعل زيادة الفقر وعدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي في كثير من البلدان النامية على حد ما صرّح بذلك الأمين العام في الآونة الأخيرة^(٧٧). وعلى أساس هذه الخلفية، اتّخذت مجموعة الشمانيّة ومجموعة العشرين في الآونة الأخيرة مبادرات مهمة انعكست في التدابير التي اعتمدتها مؤسسات بريتون وودز دعمًا لأفريقيا.

١٢٧ - ولذلك ينبغي في نظر المفتّشين أن تحدّد الجمعية العامة والهيئات التشريعية للمنظّمات الأخرى التابعة لمنظومـة الأمم المتقدمة التزامـها بمبادـى التمويل لتحسين نوعـية المعـونة وأثرـها على التـنمية دعـماً لـلاتحاد الأـفريـقي وـبرـنامج الشـراكةـ الجـديـدة من أجلـ تـنميـةـ أـفريـقيـاـ التـابـعـ لهـ،ـ وـالـاحتـياـجـاتـ وـالـأـولـويـاتـ الـمـانـاظـرـةـ لـلـبـلـدـانـ الـمـسـتـفـيـدـةـ.ـ وـيـنـبـغـيـ لـهـ الـقـيـامـ،ـ حـسـبـ الـاقـضـاءـ،ـ بـتـشـغـيلـ آـلـيـاتـ وـطـرـائـقـ التـموـيلـ لـتـعـزـيزـ إـمـكـانـيـةـ إـتـاحـةـ التـموـيلـ الـكـافـيـ وـالـمـنـاسـبـ وـالـمـنـظـورـ وـالـمـتـعـدـدـ السـنـوـاتـ لـتـنـفـيـذـ بـرـاجـمـهاـ عـلـىـ الصـعـيدـ الـقـطـريـ وـذـلـكـ مـنـ أـجـلـ زـيـادـةـ فـعـالـيـةـ هـذـهـ الـبـرـامـجـ وـاتـسـاقـهاـ.

١٢٨ - ووردت الإشارة أيضًا في هذا الصدد إلى الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "الtributes في منظومة الأمم المتحدة وأثرها على استراتيجيات تنفيذ البرامج وتعبئة الموارد" (JIU/REP/2007/1) الذي يتضمّن عدّة توصيات أشارت منها التوصيات ١ و ٢ و ٣ إلى ضرورة تعبئة المزيد من التبرعات للموارد الأساسية؛ الحاجة إلى استحداث طرائق تمويل مرنّة مثل التمويل المواضعي والتمويل المجمع؛ الحاجة إلى استعراض السياسات والإجراءات القائمة التي توجّه التفاعل مع البلدان المانحة ضمّاناً لتنفيذها بشكل منظم وصريح. وال الحاجة إلى الحصول على تبرعات من خارج الميزانية تميّز بأهمّ حاجة مرنّة ومنظورة بدرجة أكبر وأقل شروطًا وأكثر تكيّفاً مع الأولويات الإنمائية للبلدان المستفيدة.

(٧٦) ثُمّت الموافقة على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في المنتدى الرفيع المستوى الذي عقد في باريس من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ من جانب البلدان النامية والبلدان المانحة، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان لاقتصادي، والأمم المتحدة والبنك الدولي.

(٧٧) بيان ألقى في لندن في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ قبل انعقاد قمة العشرين، نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وأعيد التأكيد على ذلك أيضاً في الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "التنفيذ الوطني لمشاريع التعاون التقني" (JIU/REP/2008/4).⁽⁷⁸⁾

١٢٩ - ومن المفيد في رأي المفتشين أن يقترن نظر منظومة الأمم المتحدة في هذه القضية المهمة بإجراء استعراض شامل من جانب مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق بشأن تعبة الموارد والآليات التمويل وطائق تنفيذ الأنشطة على المستوى القطري داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفريقيا. وبالاستفادة من عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الدين الخارجي، والمساعدة الإنمائية الرسمية وفعالية المعونة، والاستثمار الأجنبي المباشر وتعبة الموارد والاعتماد على السلع الأساسية⁽⁷⁹⁾، ينبغي للاستعراض أن يعتمد على خبرات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تطبيق نهج وتدابير جديدة تتناول إمكانية التبادل بالتمويل وإتاحة الأموال على مدى سنوات عديدة، فضلاً عن الخبرات والدروس المستخلصة من البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء" في هذا الصدد. كما ينبغي للاستعراض أن يتبع معلومات محدثة عن حالة تنفيذ إعلان باريس وخطة عمل أكرا. وختاماً، بالنظر إلى أهمية دور القطاع الخاص في أفريقيا لتحقيق النمو المطرد والتعجيل بالتنمية، يجب أن يعكس الاستعراض مشاركة هذا القطاع الاستراتيجية، لا سيما دعوة المؤسسات المتعددة الجنسيات في مجالات مثل المياه، والطاقة، والنقل، والمواصلات وغير ذلك من مشاريع تطوير الهياكل الأساسية. وما ينبغي أخذه أيضاً في الاعتبار في هذا الصدد الشراكة المناسبة مع مؤسسات التمويل الأفريقية والدولية.

١٣٠ - ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ التوصية التالية إلى تيسير الانتقال إلى توفير تمويل كاف ومنظور بدرجة أكبر وتمويل يقدم في الوقت المناسب ويكون متعدد السنوات لصالح البرامج التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري دعماً لأفريقيا، مع مراعاة احتياجات وأولويات البلدان المستفيدة.

١٧ التوصية رقم

ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، أن يشرع في القيام، من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق، بإجراء استعراض شامل بشأن تعبة الموارد، وآليات وطائق التمويل داخل منظومة الأمم المتحدة لكافالة الاستدامة المالية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا في إطار آلية التنسيق الإقليمية وأطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص في أفريقيا بشكل استراتيجي، وتنسيق الشراكة مع مؤسسات التمويل الأفريقية والدولية.

(78) انظر التوصية رقم ٤.

(79) شرع الأونكتاد أيضاً في شباط/فبراير ٢٠٠٧ في تنفيذ مشروع حساب التنمية لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تحديد و استخدام موارد محلية وأجنبية غير منشئة للديون لتحقيق النمو والحد من الفقر داخل إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

المرفق الأول

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (A/61/630، مرفق)

مرفق

إعلان

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي

نحن، الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس موضوعية الاتحاد الأفريقي، التزاماً منا بصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية في القارة الأفريقية، ورغبة منا، تحقيقاً لذلك، في تعزيز العلاقة بين منظمتينا بوضع أساس لزيادة وتعزيز التشاور والتعاون بين الأمانتين العامتين لمنظمتنا، اتفقنا، تعزيزاً لاتفاق التعاون المبرم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، على ما يلي:

- ١ نظراً للحاجة الملحة للاتحاد الأفريقي إلى معالجة وضع السلم والأمن في أفريقيا. نؤكد أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية، وبخاصة للنهوض بالبرامج والأنشطة التي تراعي الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، هذه الأهمية التي أعيد تأكيدها في نتائج مؤتمر القمة العالمي. ولهذه الغاية، وإدراكاً منا للخسائر الفادحة التي تسبب فيها الصراعات في العديد من المناطق الأفريقية، تعهد بتوكيل جهودنا، على سبيل الأولوية، على منع نشوء الصراعات، والوساطة، والمساعدة الحميدة، وحفظ السلام، وبناء السلام. وحدتنا معاً مجالات رئيسية للتعاون في هذه القطاعات من أجل بناء قدرات الاتحاد الأفريقي وكفالة التعاون الفعال بين منظمتنا في سبيل التصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا.

- ٢ وإن نضع في اعتبارنا الطائفة الواسعة من التحديات الأساسية التي تواجهه أفريقيا، وعملاً بنتائج مؤتمر القمة العالمي، نتعهد كذلك بتعزيز وتوسيع التعاون بين منظمتنا، حسب الاقتضاء، من خلال إجراء المشاورات فيما بيننا وبين كبار المسؤولين، وإجراء المحادثات على مستوى الموظفين، وكذلك من خلال تنفيذ المشاريع/البرامج في سياق الإطار القابل للتطوير المتعلق بالبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (الإطار).

ونكر التأكيد على ضرورة اعتبار الإطار القابل للتطوير الإطار الاستراتيجي العام للأمم المتحدة للتعاون مع الاتحاد الأفريقي، الذي ينبغي أن يكون هدفه الرئيسي تعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية على العمل باعتبارها جهات شريكية فعالة للأمم المتحدة لمواجهة التحديات التي تواجه الأمن البشري في أفريقيا، مع التركيز على الحالات المشار إليها في الفقرة ٦ أدناه.

- ٣ ونعيد التأكيد على أن الإطار القابل للتطوير ينبغي أن يشمل كل جوانب التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: السلام والأمن (بما في ذلك منع الجريمة)؛ والمساعدة في بناء المؤسسات، والمسائل السياسية والانتخابية؛ وعمليات حفظ السلام؛ والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون؛ وبناء السلام؛ والاستجابة الإنسانية، والإعاش، والأمن الغذائي؛ والمسائل الاجتماعية والثقافية والصحية؛ والبيئة.

- ٤ ونقر بأن التعاون الجاري بين الاتحاد الأفريقي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمقر الاتحاد الأفريقي هو العنصر التنفيذي للإطار القابل للتطوير.

- ٥ ونتفق على موافمة دعم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مع الإطار القابل للتطوير.

- ٦ وسيظل تعاوننا يتطور عملياً، مع مراعاة الخبرات والقدرات الخاصة لكل من المنظمتين، ومع الإسهام في تحسين التعاون بين جميع عناصر استجابة المجتمع الدولي للتحديات في القارة الأفريقية. ونخن على استعداد أيضاً لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستخلصة. وفي سياق الإطار القابل للتطوير، نتفق على إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في الحالات التالية:

(أ) بناء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، والإدارة المالية؛

(ب) السلام والأمن؛

(ج) حقوق الإنسان؛

(د) المسائل السياسية والقانونية والانتخابية؛

(هـ) التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبشرية؛

(و) الأمن الغذائي وحماية البيئة.

- ٧ ونتفق على استمرار ترتيبات التعاون القائمة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، وضع مشاريع/برامج جديدة للتعاون، فضلاً عن ترتيبات للشراكة على المدى الطويل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية

الأفريقية في سياق الإطار القابل للتطوير، وينبغي أن تتسمق مع الولايات المتحدة ومع مجال الاختصاص.

-٨ وتعهد بتنفيذ برامج التعاون الحالية والمتوازنة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي استناداً إلى الإطار القابل للتطوير، وخطة العمل التفصيلية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الخاصة بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام وكافة خطط العمل القطاعية اللاحقة.

-٩ وتفق على استعراض الإطار القابل للتطوير بصورة دورية كل ثلاثة سنوات.

حرر في أديس أبابا، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(توقيع) كوفي عنان

الأمين العام للأمم المتحدة

(توقيع) ألفا عمر كوناري

رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

المرفق الثاني

آلية التنسيق الإقليمية – قائمة المنظمات المشاركة بحسب المجموعة

المجموعة	المنسق	المجموعة الفرعية	الأعضاء
تطوير المياكل الأساسية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات			مصرف التنمية الأفريقي، منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للفطولة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اتحاد البريد العالمي، منظمة الصحة العالمية/برنامج توفير المياه للمدن الأفريقية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية
المياه			
الطاقة			
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
النقل			
الإدارة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		مصرف التنمية الأفريقي، إدارة الشؤون السياسية، إدارة عمليات حفظ السلام، صندوق النقد الدولي، برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مكتب تنسيق الأنشطة الإنسانية، مكتب المستشار الخاص المعن بأفريقيا، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للفطولة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي

المجموعة	المنسق	المجموعة الفرعية	الأعضاء
التنمية الاجتماعية والبشرية	صندوق الأمم المتحدة للطفلة	الى للأمم المتحدة	منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة العمل الدولية، المنظمة البحرية الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، صندوق الأمم المتحدة لسكان، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية/برنامج توفير المياه للمدن الأفريقية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	الموارد البشرية /العملة	فيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسبة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	منظمة العمل الدولية / البرنامج المشترك المعنى
البيئة، السكان والتحضر	برنامـج الأمم المتحدة للمسـوطـنـات البـشـرـية		الـنظـمة الـبـحـرـية الدـولـيـة، الـلـجـنة الـاـقـتـصـادـيـة لأـفـرـيقـيـا، بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـبـيـئـةـ،ـ مـنـظـمةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـتـرـيـبـةـ وـالـعـلـمـ وـالـثـقـافـةـ،ـ صـنـدـوقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـسـكـانـ،ـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـمـسـطـوـنـاتـ الـبـشـرـيـةـ وـالـنظـمةـ الـعـالـمـيـةـ لـلـأـرـصادـ الـجـوـيـةـ
الرعاية والأمن الغذائي والتنمية الريفية	منظمة الأغذية والزراعة		منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للطفلة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، موضوعية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاحرين، برنامج الأغذية العالمي، صندوق الأمم المتحدة للتنمية الريفية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية

الإسم	المجموعة الفرعية	المنسق	المجموعة
<p>منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البنك الدولي، الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معهد التكنولوجيات الجديدة التابع لجامعة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية</p>		<p>منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (نائب المنسق)</p>	<p>العلم والتكنولوجيا والعلم والثقافة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (نائب المنسق)</p>
<p>برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، البنك الدولي، برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بغيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة لطفولة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام</p>		<p>مكتب المستشار الخاص المعنى بأفريقيا</p>	<p>الدعوة والاتصالات المعنى بأفريقيا</p>
<p>إدارة الشؤون السياسية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأغذية والزراعة، المنظمة الدولية للهجرة، إدارة عمليات حفظ السلام، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بغيروس نقص المناعة البشرية/إيدز ومنظمة الصحة العالمية</p>		<p>إدارة الشؤون السياسية</p>	<p>السلام والأمن</p>

المجموعات	المنسق	المجموعة الفرعية	الأعضاء
إدارة عمليات حفظ السلام الأفريقي	هيكل للسلام والأمن تابع للاتحاد	إدارات عمليات حفظ السلام الأفريقي	
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء التراث	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	مفوضية الأمم المتحدة إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء التراث
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	حقوق الإنسان، العدالة والمصالحة	حقوق الإنسان	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز التجارة الدولية، مرفق تقييم المناخ الاستثماري، منظمة التجارة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق	الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

المصدر: كتيب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنون "Delivering as One for Africa, The Regional Consultation Mechanism (RCM) of United Nations Agencies and Organizations", page 10

المرفق الثالث

توزيع مسؤوليات التنسيق فيما بين أعضاء الفريق العامل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

الأهداف	الأفرقة الموضوعية التقنية	المنظمة المعنية بالتنسيق	منظمات أخرى شريكه
المدارف ١ الصحة		صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بغيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البنك الدولي، الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسل والمalaria، إلخ
التعليم		منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي	مصرف التنمية الأفريقي، الاتحاد الأفريقي، الجماعة الأوروبية، المنظمة المعنية بتوفير التعليم للجميع،مبادرة المسار السريع، المصرف الإسلامي للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المياكل الأساسية وتيسير التجارة		مصرف التنمية الأفريقي، الجماعة الأوروبية والبنك الدولي	منظمة الطيران المدني الدولي، المصرف الإسلامي للتنمية، اتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان فوًا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزئية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، إلخ
الزراعة والأمن الغذائي		الاتحاد الأفريقي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، إلخ	مصرف التنمية الأفريقي، منظمة الأغذية والزراعة في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلخ
الإحصاءات		اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الدولي	مصرف التنمية الأفريقي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، إلخ
إمكانية التنبؤ بالمعونة		صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية	الاتحاد الدولي، الجماعة الأوروبية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، إلخ
المدارف ٣ العمل على الصعيد القطري		الاتحاد الأفريقي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي	مصرف التنمية الأفريقي، صندوق النقد الدولي، المصرف الإسلامي للتنمية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، إلخ

المصدر: http://www.mdgafrica.org/working_group.html

المرفق الرابع

مواءمة المجموعات الموضعية التسع مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

المجموعة	المجموعة
تسرش الدوحة الفرعية الخاصة بالياه بقرارات مجلس الوزراء الأفريقي المعنى بالياه، وهو لجنة تقنية متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي.	تطوير المبادرات الأساسية
الأالية الأفريقية لاستعراض النظرة التابعة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنشق عن الاتحاد الأفريقي.	الإدارة
الخطط الاستراتيجية والقطاعية ذات الصلة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. تنفذ عملية التخطيط والبرمجة المشتركة بالتشاور الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماع لمدة يومين في تموز/يوليه ٢٠٠٨ لمناقشة عملية تحقيق المواءمة بين أنشطة المجموعة وأولويات الاتحاد الأفريقي والأجهزة ذات الصلة. ووضعت وثيقة نتائج تتضمن التائج الرئيسية، بما في ذلك اقتراح لإعادة تشكيل وتسمية المجموعة "المجموعة المعنية بالتنمية البشرية والاجتماعية" في أعقاب المشاورات.	شبكة حقوق الإنسان، العمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب
قرارات المؤتمر الوزاري الأفريقي المعنى بالبيئة، ومؤتمر الوزراء الأفارقة المعنى بالإسكان والتنمية الحضرية، وهما جلسات تقنية متخصصة تابعتان للاتحاد الأفريقي. تضاف إلى ذلك مبادرة البيئة في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي.	البيئة والسكان والتحضر
البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنشق عن الاتحاد الأفريقي.	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية
قرارات مجلس الوزراء الأفريقي المعنى بالعلم والتكنولوجيا، ولجنة تقنية متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي وخططة العمل الشاملة للعلم والتكنولوجيا التابعة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنشق عن الاتحاد الأفريقي، وهي عضو في المجموعة الأفريقية المعنية بالعلم والتكنولوجيا، التي تمثل الجهاز التقني لمجلس الوزراء الأفريقي المعنى بالعلم والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم إعداد مؤشرات للعلم والتكنولوجيا والابتكار بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تحقيق المواءمة.	العلم والتكنولوجيا
الخطط الاستراتيجية للمفوضية الأفريقية وأمانة برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.	الدعاية والاتصال
البرنامج العشري لبناء القدرات - الاتحاد الأفريقي، القائم على أساس الأولويات التي عينتها مفوضية الاتحاد الأفريقي وسياسة الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. تنفيذ عملية التخطيط والبرمجة المشتركة بالتشاور الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.	السلام والأمن
ال الحالات ذات الأولوية لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبرنامج العشري لبناء القدرات التابع للاتحاد الأفريقي، والمتعلقة بالصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق. أعد مشروع خطوة عمل على أساس هذه الأولويات.	الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/شبعة التكامل الإقليمي/التقرير المرحلي بشأن آلية التنسيق الإقليمية.

المرفق الخامس

فريق المديرين الإقليميين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي - هيكل الإدارة لعام ٢٠٠٨



المرفق السادس

نحوة عامة عن الإجراء الذي يتعين أن تتخذه المنظمات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة
(JIU/REP/2009/5)

النحوة العامة	التأثير المترتب على إتخاذ إجراء للإحاطة	التأثير المترتب على إتخاذ إجراء لتنفيذ التوصية	الأمم المتحدة وصاديقها وبرامجها	الوكالات المخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية													
				مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق*	الأمم المتحدة*	الأونكتاد	مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة	برنامجه الأممي للمعاهدة البيئية	برنامجه الأممي للمعاهدة لاغتسال الفلسطينيين	وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مكتب الأمم المتحدة لتنمية السكان	صندوق الأمم المتحدة للأمن والسلام	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامجه الأممي للمعاهدة لاغتسال الفلسطينيين	برنامجه الأممي للمعاهدة لاغتسال اللاجئين في الأردن	برنامجه الأممي للمعاهدة لاغتسال اللاجئين في مصر	برنامجه الأممي للمعاهدة لاغتسال اللاجئين في مصر
النحوة ١	لإحاطة	لتنفيذ	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت
النحوة ٢			هـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ
النحوة ٣			هـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ
النحوة ٤			هـ	تـ	تـ	تـ	تـ	تـ	تـ	تـ	تـ	تـ	تـ	تـ	تـ	تـ	تـ
النحوة ٥			هـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ
النحوة ٦			هـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ
النحوة ٧			هـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ
النحوة ٨			جـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ
النحوة ٩			هـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ	نـ

مفتاح الجدول: (ت) توصية تتخذ الهيئة التشريعية قراراً بشأنها.

(ن) توصية يتخذ الرئيس التنفيذي إجراء بشأنها (*) في حالة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتنسيق من جانب رئيس المجلس.

توصية لا تتطلب اتخاذ إجراء من جانب هذه المنظمة.

الأثر المتوازي: (أ) تحسين المسائلة؛ (ب) نشر أفضل الممارسات؛ (ج) تحسين التنسيق والتعاون؛ (د) تعزيز المراقبة والامتثال؛ (هـ) تعزيز الفعالية؛ (و) وفورات مالية هامة؛ (ز) تعزيز الكفاءة؛ (س) جوانب أخرى.

** تشمل جميع البيانات الواردة ذكرها في الوثيقة ST/SGB/2002/11 في استثناء الأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والأونروا.

			الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها											
			الأثر المترافق بالتسيير	مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتسيير*	الأمم المتحدة	مكتب الأمم المتحدة للأونكتاد	مكتب الأمم المتحدة لبيانات المخدرات والجريمة	برامجه الأهم للبيئة	برامجه المساعدة للبيئة	برامجه المساعدة للمجتمع الدولي	برامجه المساعدة لحقوق الإنسان	برامجه المساعدة لحقوق المرأة	برامجه المساعدة لحقوق الأفراد	برامجه المساعدة لحقوق الأقليات
الإحاطة	للتقرير	للتقرير												
التصوية ١٠	هـ													
التصوية ١١	هـ													
التصوية ١٢	سـ													
التصوية ١٣	هـ													
التصوية ١٤	هـ													
التصوية ١٥	هـ													
التصوية ١٦	سـ													
التصوية ١٧	سـ	نـ												

مفتاح الجدول: (ت) توصية تتخذ الهيئة التشرعية قراراً بشأنها.

(ن) توصية يتخذ الرئيس التنفيذي إجراء بشأنها * في حالة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنى بالتسيير من جانب رئيس المجلس.

توصية لا تتطلب اتخاذ إجراء من جانب هذه المنظمة.

الأثر المترافق: (أ) تحسين المسائلة؛ (ب) نشر أفضل الممارسات؛ (ج) تحسين التنسيق والتعاون؛ (د) تعزيز المراقبة والامتثال؛ (هـ) تعزيز الفعالية؛ (و) وفورات مالية هامة؛ (ز) تعزيز الكفاءة؛ (سـ) جوانب أخرى.

** تشمل جميع البيانات الوارد ذكرها في الوثيقة ST/SGB/2002/11 باستثناء الأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية، ومحفظة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا.